

أسئلة محررة تنتظر منا الإجابة

الصفحة 5



الإيطاليون في سورية..

الصفحة 4



باحثون أميركيون يسرقون حنطة

الصفحة 3



(السورية لحقوق الإنسان)

النظام يسجل المختفين قسرياً على أنهم أموات

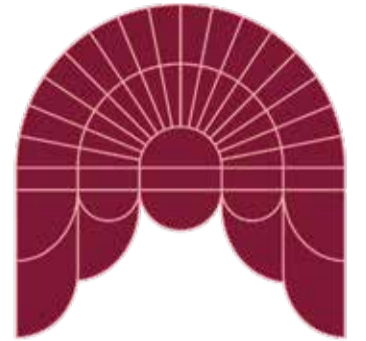
قالت (الشبكة السورية لحقوق الإنسان)، في تقرير أصدرته اليوم الجمعة: إن "العديد من الأسر السورية التي كانت تُجري معاملات ترتبط بأولادهم المختفين قسرياً، في دوائر السجل المدني التابعة للنظام، اكتشفت أنهم مسجلون أمواتاً"، مؤكدة تكرار هذه الحالات في كل من دمشق وحماة واللاذقية وحمص والحسكة.

ذكر تقرير الشبكة أن النظام تجاوز متعمداً كل الخطوات والمراحل التي يجب أن تمر بها كل حالة وفاة حدثت في سجنه؛ حيث "لا يتم إبلاغ ذوي الشخص المتوفى بنياً الوفاة، ولا يتم تسليمهم الجثة أو إعلامهم بمكان دفنها". ليخرق النظام السوري بذلك أبسط حقوق الكرامة الإنسانية، ويزيد من معاناة ذوي الضحايا.

ووفقاً للتقرير، فإن الأشخاص الذين يتم اعتقالهم في حادثة واحدة، أو الذين هم أقرباء من الدرجة الأولى، يقوم النظام السوري بتسجيل وفاتهم أيضاً في التاريخ ذاته؛ ما يحمل على الاعتقاد بأنهم جميعاً قد خضعوا لحكم إعدام واحد قد يكون صادراً عن محكمة سرية. بلغت الحالات المسجلة، منذ أيار/مايو 2018 حتى لحظة إصدار التقرير، 161 حالة: 94 منها في محافظة ريف دمشق، و32 في محافظة حماة، و17 في محافظة اللاذقية، و8 في محافظة دمشق، و6 في محافظة حمص، و4 في محافظة الحسكة". بحسب ما ورد في التقرير.

وأكد التقرير قيام النظام بإخفاء 90 بالمتة من المعتقلين لديه بشكل متعمد؛ ما يدل على ارتكابه انتهاكات واسعة بحقهم، إضافة إلى تعذيبهم بأبشع أساليب السادية والقسوة، وتركهم يتألمون حتى الموت، وقيامه بإذلال وإرهاب المجتمع وأهالي المعتقلين، عبر حرمانهم من أبسط معايير الحقوق والكرامة الإنسانية، عن طريق عدم إبلاغهم بوفاة ابنهم، أو الامتناع عن إعطائهم جثته، وأخيراً تسجيله على أنه متوفى دون علمهم.

جيرون



سورية التي تشبهنا Geroun

شبكة جيرون الإعلامية

العدد التبريري (3) - 10 تموز / يوليو 2018

من يسخر من الآخر!

باسل العودات



بعد سبع سنوات عجاف، يعتقد النظام السوري، أفراداً ومنظومة، أنه استطاع أن يسخر من كل الدنيا، وأن يفرض نفسه على الجميع نظاماً لا تستقيم سورية إلا به! كما يعتقد أنه استطاع الضحك على الحلفاء والمناوئين، بأخذه من كل طرف ما يدعم استمراره، نظاماً أديباً لا يُشق له غبار! لكن هذا النظام، بسبب قصر نظره وقصور رؤيته، لا يرى إلا زاوية صغيرة من المشهد، كما لا يدرك من الذي يسخر من الآخر! يعتقد النظام السوري أنه سخر من روسيا، وأنها مقابل تسهيله تدخلها العسكري وتسليمها قيادة المشهد العسكري والسياسي، ستحتضنه وتضمه إلى صدرها، وهو لا يدرك أن ما جرى هو العكس، وأنها ستخلى عنه، حين تضع الحرب أوزارها، لأنه لا يناسها حليف مُهلٍه وقاتل يُمقته شعبه.

يعتقد النظام السوري أنه سخر من "إسرائيل"، بعد أن خدماها طوال خمسة عقود، ما دفعها إلى أن تطالب ببقائه حارساً لحدودها، وهو لا يدرك أن ما جرى هو العكس، وأن "إسرائيل" ستخلى عنه بسهولة، عندما تحين ساعة التسوية الشرق أوسطية الشاملة، لأنه لا يناسها حليف متلون باطني. يعتقد النظام السوري أنه سخر من الولايات المتحدة، إذ سلمها بعضاً من كيميائيه كجزرة، وصنعت تنظيمات إرهابية عابرة للحدود كعصا، وهو لا يدرك أن للولايات المتحدة حسابات هو أصغر بكثير من أن يُرى فيها.

يعتقد النظام السوري أنه سخر من إيران، وأنها ستقدسه لأنه أباح سورية لها، وسهل مشروعه القومي الطائفي، وهو لا يدرك أنه تورط معها، وصار يُحسب معها كنظام مارق لا يُحترم ولا يوثق به.

يعتقد النظام السوري أنه سخر من مواليه، وأنه أقنعهم بأن حرب السنوات السبع هي حرب وجود لهم، وهو لا يدرك أنهم وقفوا إلى جانبه، لأنه أباح لهم المحرمات، وسمح لهم بالفساد والنهب، وأنهم سينقلبون عليه مع أول بادرة سلام واستقرار، وسيحتلونه وزر مئات آلاف الضحايا منهم.

ابنئي السوريون بنظام لا يُميز، اختبأ خلف شجرة، واعتقد أن ظلها الكبير هو ظلّه، فأصابه جنون عظمة، وانفصل عن واقعه، وأخذ يحلم واهماً بأبني إلى ولد الولد. القوة الذاتية للنظام السوري نكتة سمجة، وعلاقة روسيا به مرحلية تكتيكية، والقوة الإيرانية ليست إلا جبلاً من الحقد، وجدت نظاماً سورياً يرسيها، و"إسرائيل" قوة احتلال تعتمد على نظام عميل مرحلي، لا يمكن أن يُؤمن جانبه، وبلاد العم سام لا ترى إلا نفسها، ولم تُشغل نظاماً في العالم إلا تخلت عنه، وجرائم النظام كثيرة، ولا تسقط بالتقادم، وليست مزحة تُمرَّر، ونظام باطني مرتزق مجرم لن يكون موضع ثقة حتى عند أصدقائه، وسُرُبي، مع أول دقيقة سلام، كتياب بالية أن أوان استبدالها

(الاقتصاد السياسي) لسوق جوازات السفر السورية

جيرون - علي العائد



الشخص، إن كان امرأة، أو تجاوز سن الخدمة العسكرية الإلزامية، أو كان معقياً منها، على جواز مدته 6 سنوات. وإذا كان مطلوباً لفرع من الفروع الأمنية يحصل على جواز مدته سنتان فقط.

في السنوات الأخيرة، أصبح على المتقدم للحصول على جواز سفر تقديم بيان قيد (إخراج قيد) مستخرج من دوائر النفوس، ولم تعد الهوية الشخصية تكفي لذلك، وهذا يكلف من هو خارج سورية 25 ألف ليرة سورية، والمبلغ مماثل لاستخراج (بيان قيد عائلي) في حال ضرورة ذلك، ولذلك نلاحظ نشاط السماسرة والمزورين السوريين في هذا المجال، وخاصة في تركيا. ولمن يريد ذلك فما عليه سوى التواصل مع أشخاص "يقدمون هذه الخدمات" على صفحات التواصل الاجتماعي.

هذه الظاهرة ليست جديدة مطلقاً، لكنها الآن أكثر علانية، وتضخمت الأرقام وأصبحت بالدولار الأميركي، وتوسعت دائرة الفساد وممراته للهرب من المشاركة مع الدوائر الأمنية الكبرى وضباطها. وهؤلاء الضباط مكثفون وقانونيون ب (الاقتصاد السياسي للاعتقال) الذي "يدرّ" عليهم عشرات ملايين الليرات يومياً، ليتركوا مئات آلاف الفاسدين الصغار فتات ما تولده الجوازات والأوراق الثبوتية من أموال تتوزع عليهم.

40 دولة تشكو إلى الأمم المتحدة القانون الأسدي رقم (10)

جيرون

تقدمت 40 دولة، بشكوى رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ضد (القانون 10) الذي أصدره النظام الأسدي في 2 نيسان/أبريل الماضي، والمتعلق بالملكيات العقارية للاجئين والنازحين السوريين. ومن بين هذه الدول، مجموعة دول أوروبية وعربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأستراليا، واليابان، وتركيا. وطالب سفيراً تركيا، وألمانيا، الدائمين في الأمم المتحدة: فريدون سينيرلي أوغلو، وكريستوف هيوستن، في رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ورئيس مجلس الأمن، السويدي أولوف سكوغ، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للمجلس في شهر تموز/يوليو الجاري، رئيس مجلس الأمن بتعميم الرسالتين على الأعضاء، وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس، وهو ما استجاب له رئيس المجلس. وأعربت الدول الأربع عن قلقها البالغ من تداعيات القانون على ملايين النازحين واللاجئين السوريين؛ ما يجعل عودتهم إلى سورية أكثر صعوبة. وأشارت رسالتا السفيرين التركي والألماني إلى أن "القانون رقم 10 يجبر الأفراد، بمجرد اختيار منطقتهم لإعادة الإعمار الحضري، على أن يثبتوا في غضون 30 يوماً حقوقهم في الملكية أو الحيازة، حتى يضمنوا لأنفسهم الحق في التعويض".

وأضاف المندوبان في رسالتهما: "وفقاً لتقارير غير مؤكدة، تم تمديد هذه الفترة إلى سنة

واحدة، تتم بعدها، من دون أي تعويضات، مصادرة الأملاك التي لم يطالب بها أصحابها"، كما لفتا في الرسالتين النظر إلى أن "القانون ليس تشريعاً منفرداً، بل يأتي في إطار 40 قانوناً للملكيات الشخصية، تم سنّها منذ بداية النزاع السوري". وتأتي هذه القوانين "ضمن سياسة شاملة تهدف إلى تغيير التركيبة الطائفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، وتغيير النسيج الأهلي للمجتمعات المحلية"، وفقاً للرسالتين.

واتهم السفيران التركي والألماني نظام الأسد بـ "تدمير سجلات الملكية بشكل منهجي"، وضرباً أمثلة على ذلك ما جرى في حمص والزبداني وداريا والقصير، أتبعها "بأعمال تشريد للسكان، واستقدام آخرين موالين مكانهم، بينهم أفراد ميليشيات استقدمت من دول أخرى". وأشارا إلى أن هذا (القانون) قد يكون مخالفاً لمبدأ حظر التمييز على أساس الرأي السياسي، والمنصوص عليه في المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تُعد سورية طرفاً فيه.

يُعد القانون رقم 10 للعام 2018 خطوة منهجية من النظام لتشريع المرسوم 66 للعام 2012 القاضي بإنشاء منطقتين تنظيميتين في دمشق: الأولى تمتد على بساين خلف الرازي وأجزاء من المزة وكفرسوسة، وستقام عليها مدينة (ماروتا سيتي)، أو المشروع (66)، والثانية تمتد جنوبي المتحلق الجنوبي وصولاً إلى القدم والعسالي وشارع الثلاثين، وستقام عليها مدينة (باسيليا سيتي). و(ماروتا)، و(باسيليا)، اسمان سريانيان يعنيان "الوطن" و"الجنة"!



إيران تطلب ثمن خروجها من سورية



مشعل العدوي

التصريحات تُشكل اليوم هروباً إلى الأمام، وخاصةً بعد اجتماع هلسنكي بين الرئيسين: الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، حيث تم التوافق على خروج إيران من سورية، وإيران اليوم تُحاول مجدداً المساومة وابتزاز المجتمع الدولي، ففي الوقت الذي كانت إيران تفاوض على ملفها النووي قبل الاتفاق المشؤوم، كان شرط إطلاق يدها في المنطقة على طاولة المفاوضات، أما اليوم فالشرط اختلف، فهي تطلب ثمن خروجها من سورية: عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية، وهذا الأمر لن تحصل عليه مقابل الملف السوري الذي لا يعني لأميركا شيئاً أبعد من أمن دولة الاحتلال الصهيونية، وأميركا قادرة على حماية أمن "إسرائيل" دون أي تنازل لإيران في سورية أو غيرها، فأميركا لم تتنازل لشركائها الأوروبيين، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في مسألة الإغفاء من العقوبات، فكيف يمكن لها التنازل لإيران؟

تصريحات علي أكبر ولايتي وقاسم سليمان وكبار القادة في إيران والصحافة الإيرانية، جميعها تُكذب ما قاله مراراً بشار الأسد حول عدم وجود قوات إيرانية في سورية محاولاً إيهام العالم بأن الموجودين هم عشرات قليلة من الخبراء فقط، علماً بأن إيران منذ العام 2014 استقبلت ما يزيد على 2500 جثة لمقاتلين إيرانيين وأفغان وباكستان، كانت قد أرسلتهم للقتال على مختلف الجبهات في سورية.

ستحمل الأيام القادمة دون شك مزيداً من الأنباء، عن اتساع الهوة بين نظام الملالي كأداة للجريمة، وبين حكومة الأسد كمجرم، وفي النهاية سنشهد المرشد الأعلى يخرج للملا إماماً ليتحدث عن انتصار إلهي عظيم، وإما ليُخبر فقراء إيران أنه مضطر إلى تجرع كأس السم كما تجرعهما قبله الخميني، والثمن هو الثمن ذاته الذي قبله بشار الأسد، وهو مجرد بقاء كليهما على كرسيه وفي سدة الحكم.

"عذراً علي أكبر ولايتي... كان لَيْسقط العالم وسورية لن تسقط"، هذا كان عنوان رئيس لمقال في صحيفة (الوطن) السورية، ردّاً على ما صرح به علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، في حديث للتلفزيون الروسي في برنامج (آراء معاكسة)، حيث قال: "لولا التدخل الإيراني؛ لسقطت حكومة الأسد"، وهذه المرة الأولى التي يُخاطب فيها مسؤول إيراني الحكومة السورية بحكومة الأسد، الأمر الذي أجاج غضب الشارع المؤيد لدكتاتور دمشق وحملهم على الرد، علماً بأن وسائل إعلام إيرانية قد وصفت الأسد، قبل أشهر، بأنه "ناكر للجميل ومخنث"، إثر توقيع حكومة الدكتاتور على عقود اقتصادية ضخمة مع روسيا، مستثنياً منها إيران التي كانت تتوقع من الأسد رد الجميل ومنحها حصة أكبر من الكعكة السورية.

صحيفة (الوطن) ليست مجرد صحيفة مستقلة، وإنما هي ذراع إعلامي رئيس من أذرع النظام، وغالباً ما تنشر مواد لا تريد نشرها حكومة الأمر الواقع في مواقعها وصحفها الرسمية، علماً بأن الجميع يعلم أنها ليست مستقلة، ولا يوجد أي منصة إعلامية مستقلة في سورية، وهذا الأمر لن ينطلي على أحد. الجديد في الموقف السوري هو التحضير لخروج أو إخراج إيران من سورية، بعد أن أصبح ذلك مطلباً عالمياً، بعد أن كان شرطاً أميركياً، وأن الموقف الروسي الموارب تجاه هذه القضية ما هو إلا لابتزاز الحكومة الأميركية لمزيد من التنازلات، في قضايا أخرى بعيدة عن الساحة السورية.

بالعودة إلى تصريحات مستشار المرشد الإيراني، التي أكد فيها أن إيران ستبقى موجودة في سورية لحماية نظام الأسد خوفاً من عودة الإرهاب؛ نجد أن هذه

في لعبة التعمية.. كيف سيقنع الأسد ضحاياه



علاء كيلاني

حكومة سورية، عاجزة، فقدت حتى ثقة الموالين لها، بعد أن استنفدت قدراتها المالية، ولم يعد لديها ما تقدمه غير خزينة مفلسة لضعف الواردات، وموازنة عامة تعاني عجزاً واضحاً 74.1 بالمئة، يزداد في كل سنة، ومخزون قطع أجني تراجع بنسبة 80 بالمئة، وعجز في ميزان المدفوعات، ومديونية داخلية وخارجية (بلغت 147 بالمئة، إلى الناتج الإجمالي المحلي في عام 2014). وتجارة خارجية هزيلة، وقاعدة إنتاجية مفككة، وقطاع مصرفي - مالي مشلول. لقد أدت الفوضى التي دبت في عموم البلاد، بعد انحسار هيبة الدولة وتراجع سلطتها حتى داخل حواضن النظام، إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، ولكن بطريقة معكوسة؛ فبدلاً من أن تتم معالجة التضخم والفقر وتراجع قيمة الدخل كنتيجة للحرب؛ فُتح المجال أمام أزمات السلطة، وأصحاب الأصول الثابتة، والأغنياء، والمضاربين، والمحتكرين، وتجار الأزمة، للإثراء أكثر، على حساب طبقات والمحتكرين، وتراجع مستوى الحياة لديها بشكل حاد. وبحسب تقييمات شبه رسمية، يمتلك اليوم 10 بالمئة فقط أكثر مما تملكه الحكومة نفسها من أموال، ويعيشون حياة بذخ، بينما ينام معظم سكان البلاد جوعاً.

الكذبة الأكثر غرابة أن هناك -باستثناء شبيحة النظام- من يظهر، بالرغم من كل ذلك، على قنوات التلفزة الحكومية، ويغدق على الأسد أوصافاً وصفات، لا تنسحب إلا على أنصاف الآلهة، في حملة ترويج مبرمج لمرحلة "عفا الله عما سلف"، دعماً لفكرة استمرار الحكم البوليسي في السلطة، ومنحه شرعية "إعلامية"، بصرف النظر عما ارتكبه خلال السنوات التي خلت، من مذابح ومجازر وإعدامات جماعية، تبلغ حصيلتها الأولية نحو مليون قتيل، و7 ملايين لاجئ في الخارج، وأقل منهم بقليل نازح محلي، وانقسام مجتمعي لم تشهده سورية عبر تاريخها الحديث. لكن الأسد، كعادته، يحجم في أغلب أحاديثه المتلفزة عن التطرق إلى الوضع الداخلي في البلاد؛ ذلك أنه يدرك أن أي إشارة إلى تداعيات حربه التي أودت بسورية إلى الحضيض، على مؤشرات التنمية والاستثمار وبيئة الأعمال وقطاعات المال والدخل والأمان والسلامة المجتمعية، ستقلل من حضوره كطاغية، وديكتاتور فاشي، ما زال يسعى لانتصار عسكري بأي ثمن، ولو كان الثمن خسارة الاقتصاد أكثر من 54 بالمئة من قيمته، وخراباً حضرياً شاملاً، تنصاعد منه أذخنة لحم بشري، شوته أسنة لخب قنابل النابالم والبراميل المتفجرة، التي يرميها على شعبه. إن لعبة التعمية التي يمارسها الإعلام الرسمي، بمشاركة أبقاق حكومية، لا يمكن أن تحجب حقائق الواقع، ولا يمكن أن تقنع 13 مليون سوري يعيشون داخل سجن كبير، ضمن ظروف حياتية مأساوية، أقرب إلى مرحلة ما قبل الدولة، الغلبة فيها للأقوى. لا يمكن إقناعهم بأن الأمور تسير اليوم على ما يرام، وأن البؤس الذي حطم حياة 90 بالمئة من مجمل عدد السكان في الأعوام الأخيرة، لا علاقة له بحرب طائفية، يقودها الأسد، فاقت خسارتها ما خسرتة 60 دولة، خلال الحرب العالمية الثانية.

كمية الكذب التي يضخها نظام الأسد بين الحين والآخر، من أجل تحسين صورة الوضع القائم في سورية، تدعو إلى الدهشة. ليس لأن التأكيد المتكرر على تعافي الاقتصاد هو مجرد خدعة موصوفة غير قابلة للإقناع، ولا لأن التجانس المجتمعي الذي تمخض عن إبادة مكون رئيس -وهو ما لم يفصح عنه الأسد- كان حكراً على السياسة دون الاقتصاد (دخل الأفراد وتوزيع الثروة القومية بشكل عادل)، بل لأن الحديث الرسمي الذي يُسوق إنجازات تصنعها الدبائيات والطائرات تكذبه أجهزة النظام ذاته، بغير قصد، كما يكشفه الواقع تالياً من دون مواربة.

ما يدعو إلى الاستغراب أكثر أن معظم الكوادر العاملة في صفوف "حزب البعث" الذي يحكم البلاد منذ عام 1963، ويبلغ عدد أعضائه نحو 2 مليون عضو، بعضهم من القيادات المؤثرة الفاعلة، على قناعة اليوم بأن "بعثهم لم يبق منه سوى الاسم"، وأن نظام الأسد بات في حكم المنتهي، وأن الدولة التي تُجمل الحكومة انتصاراتها، إنما هي مجموعة أوصياء خارجيين، وجماعات مصالح، وشبكات محلية، وعصابات متنافسة، واقتصاد منهار، قوامه الاتجار بالنفط والسلاح والبشر. ومع ذلك، فمعظمهم لا يحيد الجهر بهذه الحقيقة. في الأشهر الأولى من الحراك المدني، الذي شهدته سورية عام 2011، تسلّم (س)، وهو أحد قيادات الصف الثاني في الاتحاد العام لنقابات العمال، هراوة من الوزن الثقيل، وكان يجب عليه مع أعضاء آخرين في الحزب، بحسب تعليمات (أمّية)، قمع احتجاجات الشارع على الرغم من سلميتها.

يعترف (س)، بعد مرور سبع سنوات على الواقعة: "تغيّرتا وتغير المناخ في البلد، كنا نعتقد أن القبضة الحديدية سوف تضع حداً للتظاهرات، غير أن الأمور تطورت بطريقة دراماتيكية، لم تكن نحسب لها حساب".

نشط (س) في أيام الجُمع الشهيرة، بفض عشرات التظاهرات داخل أحياء دمشق، واتسمت هراوته البلاستيكية، بالصلاية، حيث كانت تترك أثراً دموياً على جسد كل متظاهر تهال عليه. وكغيره من أنصار الأسد، كان (س) يؤمن بوجود مؤامرة، أدت إلى تدهور الأوضاع على هذا النحو المريع، لكنه يقر الآن بأخطاء فادحة ارتكبتها نظامه، يبدو من الصعب تداركها: "إن الحرب التي كان بالإمكان عدم خوضها، لتجنب البلد الخراب السياسي والاقتصادي الذي نراه، وذلك بقليل من الشفافية والتشاركية وبرامج الإصلاح الجادة، كانت نتيجتها قائمة، ومظلمة، بل سيئة للغاية علينا جميعاً". ويتابع: "باتت أيدينا غارقة بالدم، انتصرنا عسكرياً، لكننا فشلنا سياسياً".

لا يبدو أن فشل النظام يقتصر في الواقع على هذا الجانب، فجميع التقارير التي تحلل الكارثة بلغة الأرقام، حتى تقارير البعث نفسه، تؤكد أن سورية بسبب الحرب قد تحولت إلى دولة مزقة، هشة، فاشلة، يحكمها الأجنبي، بهيمنة أقرب إلى صيغة الوصاية أو الانتداب. كما تقودها

نتيها هو يشرب نخب الأسد في الكرملين

لا شيء أبهج لنتيها هو مما اقتره الأسد وحلفاؤه، لم يتركوا لـ "إسرائيل" سوى بعض القواعد العسكرية لتتصيدها أو تلمع فيها الحارس، لم يكن بمقدورها تدمير وتهجير ملايين السوريين بالطريقة التي قدم فيها الأسد عربون الوفاء للوظيفة، لم يكن بمقدور الاحتلال أن يقتل بأجساد عشرات آلاف السوريين داخل معتقلات فاشية، ولم يكن بمقدور المحتل أن ينال من ثلاثة أرباع مدن سورية وأربابها إلا بمساندة الخفير في دمشق. تحقق كل ذلك دون عناء كبير من المحتل، بدعم موسكو، فأبي المباحج أعلى: تلك البادية في إعلام الأسد أم تلك المدوية في تل أبيب عن الأسد الخفير!

في الكرملين، يشرب نتيها هو وبوتين نخب الحارس في دمشق، وبقية التفاصيل متفق عليها، من الميليشيات الإيرانية إلى المسافات الواجب الوقوف عندها، المهم أن الكووس ترتفع والعيون تلمع والنفس يغمرها حور طافح بهنئة متبادلة بإقامة الأسد الخفير مجدداً على الحدود.

انجالت في الأسابيع الماضية، لتبقى التطمينات التي يبحث عنها نتيها هو في موسكو مجرد تفاصيل على هامش الموضوع الأساس. بقاء الحارس في دمشق وتمكينه هو الجوهر، والتفاصيل حول قواعد إيران وميليشياتها في طريقها إلى الحل، حسب تعهدات بوتين لنتيها هو الذي لن يقبل ببقاء هذه القوات في منطقة الحدود.

تنظر "إسرائيل" إلى عمليات موسكو العسكرية مع النظام، في درعا والجنوب السوري، بعين الرضا والسرور، وهي توافق أن تعمل ميليشيات إيران لتمكين الأسد من العودة، ليحرس الأمن في الجنوب، وتريد ضمان أن لا تطول إقامة تلك الميليشيات في الجنوب. وعلى العموم، يدرك الطرفان الإسرائيلي والروسي أن وجود إيران وميليشياتها في سورية يخدم في نهاية المطاف المصلحة الإسرائيلية، لكنها لا تريد لهذه الميليشيات وظيفه غير تلك المحصورة بقتل السوريين وتدمير بلادهم ومنع تمكينهم من امتلاك حرية ترعب الجميع.

باتت الاعتداءات شبه اعتيادية في أكثر من منطقة سورية، منها ما هو معلوم، ومنها ما هو مكتوم حفاظاً على سرية وقوة الضربات التي يوجهها الاحتلال لمواقع النظام وحلفائه الإيرانيين وميليشيا "حزب الله" في سورية.

يقول نتيها هو عن زيارته الجديدة إنها "تكتسب أهمية بالغة لمواصلة التنسيق مع بوتين، في ما يتعلق بالوضع في سورية، وسأنتقل له أهمية أن يحافظ الأسد على اتفاق فصل القوات 1974 بحذافيره، العلاقة مع موسكو أو الولايات المتحدة أي مع القوتين العظميين تحظى دائماً بأهمية كبيرة لأمن إسرائيل، وخاصة في الفترة الراهنة".

الأهمية التي يعول عليها نتيها هو في موسكو تظهر على الأرض، من خلال تمكين موسكو للأسد من الوصول إلى الحدود مع فلسطين المحتلة وهضبة الجولان السوري المحتل، بمعنى أن بواعث القلق الإسرائيلي من تدهور وضع الحارس في المنطقة الشمالية التي سادت خلال الأعوام السبع الماضية،

جيرون

هي الزيارة الثالثة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى موسكو في غضون ستة أشهر، وهي التاسعة على مدار ثلاثة أعوام، عكست من خلالها العلاقة الوطيدة بين موسكو وتل أبيب. وتُظهر أهمية الزيارة اليوم الجهود الجارية التي بذلتها موسكو، لنقل التطمينات للجانب الإسرائيلي، عن استمرار مصالحها في سورية ممثلة ببقاء نظام بشار الأسد. عمل "شاق" بذلته موسكو لتحقيق هذا الهدف، من خلال تنسيق متنام للأفعال والأهداف، ولا يخفى على أحد، لا في موسكو ولا في تل أبيب، أن الأفعال الروسية والإسرائيلية أدت إلى تحقيق أهداف مشتركة بين الجانبين، جوهرها منع التحول الديمقراطي في سورية، وتمكين الأسد من إعادة السيطرة على الأرض خدمة لأهداف موسكو وتل أبيب. عشية زيارة نتيها هو لموسكو، تُنقذ "إسرائيل" غارتها على مطار (تي فور) العسكري، أيضاً للمرة الثالثة، بحيث

باحثون أميركيون يسرقون حنطة حلب لإنقاذ مستقبل القمح في بلادهم



في حلب والبلدات الواقعة في ريفها عام 2016، وانتهت سيطرة المعارضة على منطقة (تل حديبة)، فسارع الباحثون في الموقع إلى تحميل الحبوب المخزنة في (بنك إيكاردا) على شاحنة والفرار بها إلى الحدود اللبنانية.

وفي النتيجة، تحولت حنطة حلب إلى الأمل الوحيد للحفاظ على زراعة القمح الأميركية من التراجع. وبينما لم تنقذ الولايات المتحدة السوريين من استعارة الحرب في بلادهم، أنقذ القمح الحلبي الأميركيين من ضربة اقتصادية كبيرة كان سيعرض لها اقتصادهم.

التساؤل الباقي هنا: ما دام مركز (إيكاردا) تابعاً للأمم المتحدة، فهي المسؤولة عنه وعن نتائج أبحاثه، فهل يحق للباحثين فيه، أيًا كانت جنسياتهم، نقل الشتلات إلى أميركا، حتى في الظروف التي تم شرحها؟ ألا يُعد ذلك سرقة، مثله مثل سرقة الآثار من باطن الأرض، أو من المتاحف؟! مشعل

كون جينات القمح من الأكثر تعقيداً بين المحاصيل الحقلية. وقد فشلت كل محاولات التعديل الوراثي التي أجريت عليه في السابق.

كانت شتلات (إيغلوبس تاوشي) مخزنة في بنك (إيكاردا) للحبوب الواقع في (تل حديبة)، التي كانت جزءاً من مناطق سيطرة المعارضة المسلحة حتى عام 2016. ووقع قادة فصائل المعارضة مع الباحثين العاملين في البنك اتفاقاً يحمون بموجبه البنك، ويزودون مولدات الكهرباء بالوقود، كي تحافظ الشتلات على درجة حرارة منخفضة في الداخل، مقابل التزام فريق (إيكاردا) بتزويد المقاتلين بالطعام والمحاصيل التي تتم زراعتها في الحقول المخصصة للتجارب العلمية.

لكن هذا الاتفاق انتهى عندما بدأت قوات النظام تتقدم

النبات جيسي بولاند، أن هناك سلسلة من الأمراض يستطیع هذا النوع من القمح مقاومتها بسهولة، ومن أهمها الشعير القزم، وفيروس الفسيفساء، وصدأ القمح. كما أظهر القمح الحلبي قدرة على الوقوف في وجه مجموعة من الحشرات والآفات، على رأسها ذبابة (اليس).

نتائج مذهلة بدأت قصة الأميركيين مع هذه السلالة من القمح في ربيع عام 2016، حين كانت قوات النظام السوري تقصف حلب، بينما كان الباحثون في جامعة كنساس يتلقون شكاوى عاجلة من المزارعين الأميركيين من هجمات تشبه ذبابة (اليس)، أدت إلى خسارة المزارعين 10 في المئة من إجمالي إنتاج كل عام من الأعوام السابقة لعام 2016.

يقول أستاذ علم الحشرات الجزيئية في جامعة كنساس مينغ تشون تشين: "في العادة كانت يرقات الذبابة تموت بفعل برودة الطقس، لكن تغيرات في المناخ جعلت البرد يتأخر في كل موسم، فتمكنت اليرقات من البقاء والتحول إلى ذبابة".

وأضاف: "عملية الهام هذا الذباب لمحصول القمح تشبه الخيال العلمي. فالذباب ليست لديه أسنان، وبالتالي يقوم بإفراز مادة بروتينية يبصقها على النبات، فتحوله إلى شكل من أشكال الطين المغذي الذي يستطیع الذباب امتصاصه وهضمه".

وفي الفترة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر، ونيسان/أبريل من هذا العام، أجرى تشين مع عالمة النبات، جيسي بولاند، سلسلة تجارب في مختبرات جامعة كنساس، فظهرت نتائج "مذهلة"، حسب تعبير تشين، بعدما أطلق الباحثان تشين وبولاند ذباب (اليس) على الشتلات. والنتيجة: شتلات (إيغلوبس تاوشي) السورية كانت الناجي الوحيد.

إضافة إلى ذلك، كان القمح الحلبي هو المنقذ بسبب تعذر إجراء تجارب على الهندسة الوراثية للقمح، عموماً،

جيرون

خسر مزارعو القمح الأميركيون 10 في المئة من إنتاجهم عام 2016، أي ما لا يقل عن 6 ملايين طن، بسبب ذبابة (اليس)، فأنقذوا فقط 61.6 مليون طن، في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند. لكن باحثين أميركيين وجدوا الحل في سلالة من القمح الحلبي السوري.

تعود أسباب ذلك التراجع في الإنتاج إلى عوامل مناخية تضرب الولايات الجنوبية في أميركا منذ سنوات، الأمر الذي ساعد في انتشار أمراض وآفات، منها ذبابة (اليس) المعروفة في الشرق الأوسط، والقادمة من المكسيك وجنوب الولايات المتحدة، نحو ولاية كنساس، وأوكلاهوما، وتكساس، وكولورادو، ونبراسكا، وحتى ولايتي إلينوي وديكوتا.

الحل كان في قمح حلبي وحشي، أو بري، مقاوم لما يتعرض له القمح الأميركي، كان موجوداً في (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة)، التابع للأمم المتحدة، والمعروف اختصاراً بـ (إيكاردا).

بدأت (إيكاردا) العمل في سورية عام 1977، لتقديم الدعم لإنتاج البحوث الزراعية، ودراسة العوامل البيئية والتقنية والاقتصادية في الدول النامية.

إيغلوبس تاوشي الاسم العلمي لسلالة القمح الحلبي (إيغلوبس تاوشي) (Aegilops tauschii). ووفقاً لبحث نشرته جامعة ييل الأميركية، في مجلة (الغابات والدراسات البيئية "Yale 360")، فإن مخزون الشتلات من هذا النوع من القمح، استفاد من جينات اكتسبها خلال آلاف السنين مكنته من مقاومة كل الظروف المناخية.

ينمو قمح (إيغلوبس تاوشي) في مناطق برية تحيط ببلدة (تل حديبة)، في الريف الجنوبي الغربي لحلب. واكتشفت عالمة

هل ترسم أزمة (أكواربوس)

خريطة طريق أوروبية لمصلحة اللجوء السوري

القليلة الماضية- أدى إلى تغيير المزاج العام الأوروبي، وصعود اليمين المتطرف، والخطاب الشعبوي الأوروبي المعادي للمهاجرين.

من ناحية أخرى، نلاحظ معاناة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من صعود اليمين المتطرف في بلادها، والخلافات داخل حزبها الحاكم والأحزاب المتحالفة معها في الائتلاف الحاكم؛ حول سياسة ألمانيا في الهجرة، ومن الواضح أنها تناور في تلك الخلافات لكسب الوقت، إذ تصر على استمرار سياستها في اللجوء وصولاً إلى برّ الأمان، أي القمة الأوروبية المرتقبة، وكأنها الملاذ الأخير وطوق نجاتها من أزمة حكومية ألمانية تلوح في الأفق.

بينما ماكرون، الذي هوجم منذ فترة من ناشطين فرنسيين وسياسيين إيطاليين، وأنهم بأن سياسته تقوم على النفاق السياسي، وهو من يغلق طريق الألب بين إيطاليا وفرنسا، ويترك المهاجرين يموتون برداً في صقيع الجبال، ويتمون في طرقها الوعرة، بل بأن سلطاته تلاحق الناشطين الذين يساعدون المهاجرين في عبورها نحو فرنسا. ولكن سياسة الوجهين -كما يبدو- توقفت لدى ماكرون، بعد موقفه الحازم من فضيحة استبعاد مهاجرين أفارقة في ليبيا، وقراره استقبالهم في فرنسا، وإدانته لعودة العبودية في إفريقيا، وهي أزمة إنسانية صادمة وطائرة، تم وضع خارطة طريق لتلافيها مستقبلاً؛ كونها وصلت إلى مستوى آخر معادل في الصدمة لمأساة السوريين المستمرة في رحلات لجوئهم المرعبة، سواء في قوارب الموت إلى جزر اليونان أو إيطاليا، أو طريق البلقان الشهير.

أعتقد بالنهاية أن للخصوصية السورية أولوية في استراتيجية أوروبا المقبلة. وخريطة طريقها حول توزيع اللاجئين السوريين بمختلف دول الاتحاد الأوروبي الذي تغيرت هويته خلال المأساة السورية؛ بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتصاعد خطاب الشعبويين واليمين الأوروبي المعادي للقادمين الجدد، وتصاعد لغة الكراهية والإسلاموفوبيا، وسيطرتهم على الحكم في عدد من البلدان الأوروبية.



لتسجيل اللجوء في دول المصدر، أما الرئيس الفرنسي ماكرون فقد ذهب إلى أبعد من ذلك؛ باقتراح تعزيز الشراكة مع دول المصدر ودول الممر لمحاربة المهربين، وليس فقط بمسألة تسجيل اللاجئين، مع التشديد على أن حق اللجوء لا يمكن إعادة النظر فيه، وفي المقابل لا يمكن لأوروبا أن تستقبل كل من يهاجرون لأسباب اقتصادية، كما تحدث الرئيس الفرنسي عن مقترح تعزيز الحلول الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومن ضمنها الشواطئ التي تصل عبرها سفن المهاجرين.

اللافت هنا إعلان إسبانيا استقبال سفينة (أكواربوس)، ويقود إسبانيا حالياً الحزب الاشتراكي الإسباني، الذي يتبنى سياسة الانفتاح على قضايا الهجرة واللجوء. وقد وصلت السفينة إلى ميناء فالنسيا، وتم تقديم الدعم الطبي والغذائي للمهاجرين ودراسة ملفاتهم لمنحهم حق اللجوء، وأبدت فرنسا رغبتها في استقبال من يرغب منهم في اللجوء إليها، مع دراسة وضع لجوء كل منهم. وبالمقابل أيد رئيس وزراء المجر اليميني المتطرف إيطاليا في خلافها مع فرنسا؛ ما يؤكد عمق الانقسامات بين دول الاتحاد الأوروبي، حول تبني سياسة لجوء موحدة. فالعدد الهائل للمهاجرين -خلال السنوات

الإيطالي جوزيبي كونتي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ليرسم خريطة طريق جديدة لسياسة اللجوء الأوروبية، تتضمن مخاوف واعتراضات إيطاليا، باعتبارها دولة استقبال كبيرة للمهاجرين، إذ دخلها منذ عام 2015 أكثر من 700 ألف مهاجر غير شرعي، وهي بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا، من حيث عدد اللاجئين، حيث وصل الرقم الألماني إلى مليون لاجئ معظمهم سوريون، أما في إيطاليا فمعظمهم أفارقة، من جنوب الصحراء لا علاقة لهم بثورات الربيع العربي، أو الثورات المضادة في العالم العربي وقمع الأنظمة الدكتاتورية العربية التي أدت إلى هذا التدهور الإنساني الفظيع. لكن تغيير الحكومة الإيطالية أدى إلى تغيير سياسة الباب المفتوح، التي تعتبر نفسها ضحية اتفاقية "دبلن" الأوروبية، وترتكز خريطة الطريق الفرنسية - الإيطالية على نقطتين مهمتين هما: إعادة النظر في "نظام دبلن" الذي يقول إن المهاجر يسجل في أول بلد يصل إليه، ويدخل من خلاله إلى الفضاء الأوروبي، وهو ما تعتبره إيطاليا مجحفاً بحقها. والثانية إيقاف طرق الموت، بمعنى منع المهاجرين أن يغادروا دولهم الأصلية، إن لم يكونوا ممن يستحقون اللجوء. هنا طرح رئيس الوزراء الإيطالي فكرة تشكيل مراكز

محمد السلوم

منذ اتفاق الاتحاد الأوروبي مع تركيا؛ توقف طريق البلقان الشهير، وانخفض عدد المهاجرين كثيراً، وتوقفت حركة اللجوء السورية التي تُعد هجرة لجوء إنساني سياسي من الدرجة الأولى، نتيجة الظروف المرعبة التي عاشها ويعيشها السوريون في بلادهم، هرباً من الحرب الدائرة هناك، فضلاً عن القمع الشديد الذي تعرضوا له، والمجازر التي ارتكبت بحقهم من قبل النظام السوري، وهي ترتقي إلى مجازر ضد الإنسانية، بما يهدد حياتهم ووجودهم بشكل مباشر، وليست هجرة اقتصادية، كما هي حال معظم اللاجئين الآخرين، من إيران وأفغانستان والعراق، وفرملة هذا اللجوء داخل اليونان وجزرها وتركيا، باعتبارهما دولتي استقبال وممر للاجئين.

أيضاً، تم فتح موانئ مالطا وصقلية وقتذاك، عندما كانت نسبة السوريين كبيرة بين الأفارقة وعرب الشمال الأفريقي، ولكن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وانقلاب مصر، وإغلاق كافة الطرق والممرات المطارات العربية بوجه السوريين، خفف نسبة السوريين عبر المتوسط إلى البوابة الإيطالية واليونانية أيضاً؛ ما طرح كثيراً من التساؤلات في الأوساط الأوروبية، حول ماهية وتنوع اللجوء والهجرة للقارة العجوز.

أشعلت أزمة سفينة (أكواربوس) الأخيرة في البحر المتوسط الخلافات الفرنسية الإيطالية، ورفعت حدة التوتر بين البلدين، إثر انتقادات الرئيس الفرنسي القاسية لقرار منع إيطاليا إنقاذ أو استقبال السفينة، في ميناء صقلية، التي كانت تضم أكثر من 600 مهاجر "غير شرعي"، واعتبرت فرنسا أن هذا الفعل مخالف للقانون الدولي.

منذ صعود اليمين الإيطالي المتطرف، الممثل بحركة خمسة نجوم الشعبية والطليعة الإيطالية، التي تبنت سياسة سد الأبواب في وجه سفن المهاجرين؛ طرحت مسألة نوع الهجرة المتدفقة إليها ما بين السياسية والاقتصادية. تم نزع فتيل الأزمة، بعد تخفيف لهجة الانتقادات الفرنسية اللاذعة، وعقد قمة في الإليزيه بين رئيس الوزراء



طلال سلمي

الإيطاليون في سورية.. استفحال الاستعمار

السورية بالاتجاه نحو التسوية، وظهور بوادر توجه دولي نحو التنافس الجيواقتصادي في حوض شرق البحر المتوسط. أيضاً إيطاليا التي كانت مكتفية في البداية بإرسال الأسلحة والذخائر والدعم الإنساني، باتت اليوم تشارك في معارك ميدانية مباشرة في محاربة (داعش)، كمشاركة قواتها في تحرير قرية الديشيشة في الحسكة. والغالب أن مشاركتها تأتي في إطار قصدها رفع مستوى تواجدتها، في صياغة معادلة التسوية في سورية التي ترى فيها ورقة ضغط محتملة ضد روسيا.

إذا اعتبرنا أنّ عامل محاولة إيطاليا الدخول في سورية هو الترويج لأسلحتها، كما تفعل الدول الأخرى المشاركة في النزاع السوري، والاستفادة من المقدرات النفطية لسورية؛ فإن الاعتقاد باحتمال سعي الولايات المتحدة "لدولنة" وجودها في سورية، يأتي في إطار المنطق، حيث يمكن أن تسوق الولايات المتحدة سبب تواجدها والدول الأخرى، تحت بند مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي ينص على انتقال مسؤولية حماية المدنيين إلى دول المجتمع الدولي، في حال لم يتم حمايتهم من قبل بلادهم، أو تعرضوا لانتهاكات كبيرة من قبلها، إذ يمكن سياق ذريعة وجود احتمال دائم لاستخدام النظام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، لذلك لا بد أن تتواجد "قوة دولية" تراقب عملية السلام في الأراضي السورية. وقد يكون انتشارها قائماً في إطار أي ذريعة شرعية أخرى من السهل عليها إيجادها.

في المحصلة: أضحت سورية قاعدة رئيسة لتقاسم النفوذ العالمي في المنطقة، ويبدو أن الانتشار الإيطالي الفعلي فيها يأتي في هذا الإطار، حيث يبدو أنها ترمي إلى تكريس نفوذها النسبي، بما يضمن لها رعاية مصالحها في الساحة الدولية.

الجيواقتصادي في حوض شرق البحر المتوسط، وفيما يتوافق تحركها مع مشروع الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي حيال المنطقة (مشروع توحيد شطري المتوسط)، يُنافسها ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في ذلك روسيا التي تسير على نهج مشروع "أوراسيا" القائم على توسيع نطاق وصول وسيطرة روسيا على المياه الدافئة، في منطقتي آسيا وأوروبا وفي أفريقيا أخيراً، من خلال عقدها مع مصر عدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية، مكنتها من الوصول إلى بناء قاعدة عسكرية في مدينة سيدي براني القريبة من ليبيا، وتوقيع اتفاق معها يقضي بالسماح لها، أي لروسيا الداعمة لحفتر، بتبادل استخدام المجال الجوي والقواعد الجوية، بالإضافة إلى التعاون في إنشاء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية. ولا بد من الإشارة إلى التعاون العسكري والأمني والسياسي بين روسيا واليونان من جهة، وروسيا وقبرص اليونانية من جهة أخرى، إذ إنه يؤثر خيفة الدول الأوروبية، لا سيما إيطاليا وبريطانيا ذات النفوذ والمصالح الحيوية في الحوض. ولا ريب في أن اتجاه روسيا نحو رفع مستوى وجودها العسكري والجيواقتصادي، في محيط حوض البحر المتوسط، يدفع إيطاليا ودولاً أوروبية أخرى إلى الانتشار في منطقة حيوية جداً بالنسبة إلى روسيا. وما يزيد من احتمال صحة هذا السيناريو، هو توجه إيطاليا نحو الانتشار في سورية، في الوقت الذي أخذت فيه الأزمة

الأرجح، من اتساع النفوذ الروسي الداعم "لجيش حفتر" ضد حكومة طرابلس المعترف بها دولياً، والمخالفة لإيطاليا التي انتشرت في أب/ أغسطس المنصرم في ميناء طرابلس، وتعرضت لتحذيرات من حفتر، وترحيب من حكومة طرابلس.

طلباً لتحقيق الاستقرار وتذليل عواقب حالة الفوضى الفاعلة في ليبيا، وسعيًا للإبقاء على امتيازاتها فيها قياساً بالدول المنافسة، لا سيما روسيا، ورغبةً في تخفيف التوجه الروسي نحو أفريقيا عمومًا، وحوض شرق المتوسط خصوصًا؛ سعت إيطاليا، ربما، نحو استباق الخطى في الانطلاق في مضمار منافسة روسيا، فهي، في ضوء هذه التحديات، بحاجة إلى ورقة دبلوماسية وأمنية تضغط بها على روسيا في منطقة حيوية بالنسبة إليها، بما يؤسس لها، أي لإيطاليا، توازن قوى يرمي مصالحها الحيوية، نسبيًا، في الواحة الليبية. ويبدو أن الورقة الأفضل لإيطاليا كانت سورية التي تترك لها روسيا كقاعدة جغرافية استراتيجية، تنطلق منها صوب المياه الدافئة المميزة بالأهمية الجيوإقتصادية والزراعية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى المناطق الاستراتيجية الأخرى في المنطقة.

تحاول إيطاليا (العضو في الاتحاد الأوروبي)، عبر التعاون مع مصر وحكومة طرابلس، رفع مستوى وجودها

على العكس من فرنسا وبريطانيا اللتين شكّلتا معظم خرائط الدول الحديثة، لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط، لم تستطع الدول الأوروبية الأخرى، ومنها إيطاليا، التأثير كثيرًا في المسار الجيوإقتصادي للمنطقة، وكذلك لم تستطع الحصول على نفوذ إقليمي ملموس فيها.

لم تصل إيطاليا، في أوج الانبساط الاستعماري في المنطقة، إلى سورية قط، والمرشح أن سورية لم تكن في حساباتها التمددية أصلاً.

لفتت وكالة (الأنابول) بخبرها الذي أوردته حول انتشار عدد من الجنود الإيطاليين في شمال شرقي سورية، الأنتظار نحو "دولنة" تلك المنطقة في سورية، وبحسب الخبر فإن 20 جنديًا من الجنود الإيطاليين تمركزوا في محيط حقل العمر النفطي.

ربما يتساءل المتابع عن العوامل التي دفعت إيطاليا إلى إرسال قواتها إلى سورية في التوقيت الحالي، أكثر من تساؤله عن مدى ركاكة النظام السوري في حماية السيادة الوطنية التي طالما تغنى بها.

يكاد ارتباط المسألة بمعادلات توازن القوى الفاعلة، أن يكون العامل الرئيس لوطن القدم الإيطالية سورية. فمع مرور كل يوم، يزداد احتدام الأزمات في دول الربيع العربي، وسط تيار دولي تتسهم الدول الكبرى، من أجل حجز مقعدها للحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع الجيوإقتصادية والجيواقتصادية في المنطقة.

تفعل إيطاليا في ليبيا، التي تعدّ حديقته الخلفية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وهناك تخشى، على

الشعب لا يريد إسقاط النظام

ثائر الزعزوع

من أبرز ناشطي الثورة السورية الذين كانوا معتقلين في سجون الفصائل غامضًا حتى يومنا هذا، ولعل ذكر أسماء، مثل رزان زيتونة وسميرة الخليل وناظم حمادي ووائل حمادة، سيقدونا لزامًا إلى قائمة طويلة من الأسماء، وقد وجدت تلك الفصائل مئات وربما آلاف المبررين لأفعالها اللا أخلاقية، بذريعة أنه في الحرب كل شيء جائز، وأن أولئك الناشطين لا يمكن أن يكونوا أهم من الشهداء الذين سقطوا في طريق الانتصار للثورة، ولا ندرى ما هي ردة فعلهم الآن، وقد سقطت أقتعة تلك الفصائل، وحلق بعض قادتها لحاهم الطويلة، وصاروا تجارًا في البلاد التي وصلوا إليها محملين بغنائم الثورة. أي ثورة؟

هي نفسها تلك الثورة التي كانت تبحث في معادلة بناء دولة اللاظلم والعدالة، وهي نفسها الثورة التي أزدت القضاء على الاستبداد، والفساد، فانتجت استبدادًا مضاعفًا، وتشظت فيها الديكتاتورية تشظيًّا مخيفًا، فصار لدينا ديكتاتوريات إسلاموية، مستبدة، بعضها يستطيع الكذب حتى يومنا هذا، وهو يردد أنه ما خرج إلا لنصرة هذا الدين، وللقضاء على النظام "النصيبي" الكافر، نعم هنا بدأت طامتنا الكبرى، فالنظام "النصيبي" الكافر -حسب وصفهم- هو نفسه الذي قام بتربية عشرات قادة الفصائل في سجنونه، وهو الذي أودعهم في مهمات أمنية، ليتوغلوا في صفوف الكيانات الثورة، ويصبحوا قادة لها فيما بعد وهم يحملون مظلومية الاعتقال، وهي مظلومية اعتقد أن سوقها ما زال رائجًا حتى الآن، ويمكن متابعة عدد منهم في آخر ما تبقى من مناطق خارجة على سيطرة النظام، وهي مناطق يتوقع أن يكون مصيرها مشابهاً لمصير سابقها، وقد بدأ الأهالي يعدون العدة إما لهجرة أخرى، تنقلهم هذه المرة إلى مخيمات جديدة، وجغرافيا لا يعلمون أين ستكون هذه المرة، وقد ضاقت بهم البلاد، وإما لعودة إلى ما يسمى بـ "حوض الوطن"، أي إلى حكم تمردوا عليه، وخسروا الكثير في سبيل إسقاطه، ولعل هذه النافذة هي التي دخلت من خلالها تلك الفصائل والتيارات على خط الثورة وعانت بها فسادًا، أقصد فكرة إسقاط النظام، فالشعب الذي هتف أنه يريد إسقاط النظام، كان يعتبر إسقاط النظام وسيلة لا غاية، لكن تلك التيارات الجهادية، وبعضها متطرف جدًا، أقنعت الناس أن الغاية هي إسقاط النظام، وهذه طامة أخرى كبرى، كان يجب الانتباه إليها باكراً، فإسقاط النظام المستبد إن لم ينتج عنه نظام عادل، فلا فائدة منه على الإطلاق، أما إسقاطه والإتيان بأنظمة أشد استبدادًا وتخلّفًا منه؛ فهذا شيء لم يكن في حسابان الثورة قط.

تقول حكمة قديمة: إن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لا يمكن أن تعيد الزمن. وهذا صحيح طبعًا، لكن الساعة ما زالت تعمل، والزمن السوري ما زال مليئًا بالكثير، لن يتوقف هنا، لا في درعا، ولا في أي مكان آخر، هو زمن سوري منقل بالآلم، لكنه يحمل أيضًا حلماً لا يمكن التنازل عنه بسهولة، حلم الحرية والعدالة.

لا يمكن وصف ما حدث مؤخرًا ومن قبل، من اتفاقات لتسليم المناطق، بأنه خيانة. هكذا بسهولة؛ لأن الأمر سيحملنا تبعات الشك في كل ما قد يحدث لاحقًا، وسيوقعنا في مأزق عدم الثقة بأي شيء، وهذا يحد ذاته قد يُشكّل ضربة موجعة لأي عمل ثوري مستقبلي، طالما أن الفصل الأخير من الثورة لم يكتب بعد، وبمقدار ما بدت الانفاقية التي وقعتها بعض الفصائل العاملة في الجنوب السوري مع قوات الاحتلال الروسي، وأفضت إلى إعادة تلك المنطقة العصبية إلى نظام دمشق، اتفاقية خذلان للثورة، فإن علينا ألا ننسى أن الأمر برمته لم يبدأ عند تلك الاتفاقية، وأنه بدأ باكراً جدًا، وتحديداً حين استقوت تلك الفصائل ذات الطابع الإسلامي، على القوى الثورية الحقيقية، وجردها من عوامل قوتها، وتحولت لاحقًا إلى قوة وحيدة على الأرض، سواء في غوطة دمشق أم في درعا أم في سواها من المناطق، وهي أي تلك الفصائل الإسلامية، لا تملك أي انتماء إلى الثورة، بل إنها على النقيض تمامًا من فكرة الثورة، وقد تحالفت في كثير من الأحيان لتظهر أمام الرأي العام، وأمام بعض الدول والمنظمات المانحة، وهي تحمل علم الثورة وتلوح به، لكنها بالمقابل فرضت على الأهالي واقفًا مستبدًا، وقد تسببت في موجات نزوح وهجرة، لا تختلف عن تلك التي تسببت فيها قوات نظام دمشق، وامتلات معتقلاتها "السرية" بمعارضتي سلطتها من الثوار، وكان مجرد توقع أن تقوم تلك الفصائل بمقاومة قوات الاحتلال، وهي تتقدم باتجاه محافظة درعا، ضربًا من السذاجة، وسوء قراءة لواقع سوري يمتد على مدى سبع سنوات، ومرة أخرى نحن لا نتحدث عن فعل خيانة، لكننا نتحدث عن فعل كان يجب أن يكون متوقعًا، فالخيانة، كما توصف أحيانًا، تأتي ممن لا تتوقع أن يقوم بخيانتك. يتحدث بعض الناشطين من أبناء محافظة درعا، وقد تحدث قبلهم ناشطون من أبناء الغوطة، عن قادة تلك الفصائل، ويرسمون صورة واضحة لهم، فهم بحسب تدوينه لواحدة من ناشطات غوطة دمشق: "عبارة عن قادة فروع أمنية، محاطين بمرافقين، ولديهم معتقلات، وهم مستعدون لتصفية أي شخص ما بين غمضة عين وانتباهتها". ويتطابق الأمر مع ما كتبه أحد أبناء محافظة درعا: "قائد الفصل كان أقرب إلى رئيس دولة، يمر مخفوفًا بعشرات المرافقين، وكثير من تتحدث معه يجب أن تمر بوسطاء، وقد تضطر في كثير من الأحيان إلى دفع مبلغ مالي كبير، كي يلي ذلك القائد طلبك بإطلاق سراح ابن لك معتقل في سجنه". ونستطيع أن نخرج بسرديات لا تنتهي، من مختلف المناطق التي خضعت أو ما زالت خاضعة لسيطرة تلك الفصائل، وينبغي في كل مرة أن نذكر أنفسنا أن تلك الفصائل لا علاقة لها بفكرة الثورة، وإن كانت قد أوجعت النظام في وقت من الأوقات؛ ففي الثورة تحديدًا لا تصح مقولة: "عدو عدوك صديقك"، وأظن أننا تعلمنا هذا الدرس جيدًا جدًا. وبالمناسبة: ما زال مصير كثير

سورية

ومسألة الدستور الهزلية

أحمد برقايو

والتظاهر سلميًا والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق". إذا عرفنا سورية في الدستور الذي يحكم نظريًا سلوك الدولة؛ فنستجد:

سورية دولة ديمقراطية ذات سيادة، السيادة للشعب، والحرية حق مقدس، والدول تحافظ على الحرية والكرامة. وهي دولة تعددية، تقوم السلطة على الاقتراع، المواطنون متساوون بمعزل عن كل شيء، فهي إذا دولة علمانية، الإنسان حر في الإعلان عن رأيه بكل الطرق، للمواطنين حق الإضراب والتظاهر. هل يمكن لسلطة فيها هذه البنود الدستورية أن تمتنع الحريات بكل أنواعها، يهدر كرامة الناس، تُطلق النار على المتظاهرين، تسجن المعارض وتقتله في السجن، حكم الرئيس فيها مطلق، وعصابة حاكمة بالسيادة الوطنية؟ الجواب النظري، طبعًا، لا، لا يمكن. ولكن الذي حصل عمليًا هو ما أُشير إليه من سلوك.

إذًا: العلة لا تكمن في الدستور، مع الإقرار بأهمية وجود الدستور الضامن للحرية والكرامة والديمقراطية والتعددية، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات.. إلخ.

العلة، يا أصحاب الدساتير الجميلة، تكمن في جماعة ذات عصبية سلطوية متعصبة، جاءت إلى السلطة بفضل انقلاب عسكري، واستمرت بفضل قوة عسكرية وأمنية، وهما الوحيد هو البقاء، مهما كلف الوطن هذا البقاء من دمار وقتل.

في ضوء هذه الحقيقة، يجب النظر إلى الخلاص السياسي السوري. وعندي، لو أن دي ميستورا وبوتين والعالم كله فرضوا على النظام أرق دستور معاصر مع بقاء بنية النظام التعصبية الديكتاتورية؛ فإن ذلك لن يجدي نفعًا أبدًا.

أما المثقفون المخلصون الذين صاغوا مشاريع الدساتير المقترحة، أو من هم في سبيل صوغها، فلم أجر عند الشعب الذي يحتاج إليهم للوقوف معه، في كفاحه من أجل الحرية والكرامة، بكل وضوح وصرامة وشجاعة.

طُرحت قضية صياغة دستور جديد في سورية، بوصفها إحدى الوسائل الضرورية للحل السياسي، وكان هذا الأمر حاضرًا في جنيف وفي أستانا، وليس هذا فحسب، بل إن الروس قدّموا مشروع دستور لسورية، فضلًا عن قيام بعض المثقفين بطرح مشاريعهم للدستور الضروري الذي يُخرج سورية من خرابها، وكان جوهر القضية السورية يكمن في دستور كان رديئًا، وتحتاج إلى دستور جيد!

ولعمري، إن من الخداع والكذب والدجل السياسي الاعتقاد بأن كتابة دستور جيد ستخرج سورية من مأزقها؛ لأن الحقائق، مع وعي زائف كهذا، تُزَيّف لإخفاء جوهر القضية السورية. ولتأكيد ما ذهب إليه، دعوني أنظر في الدستور السوري الحالي، لأثبت للقاصي والداني أن المشكلة في سورية ليست مشكلة دستورية. يقول الدستور إن "الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة، غير قابلة للتجزئة، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها، ونظام الحكم في الدولة نظام جمهوري. السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعائها، وتقوم على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب. يمارس الشعب السيادة ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور.

يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطيًا عبر الاقتراع. الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمتهم. المواطن مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون. المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة. تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها وفقًا للقانون. للمواطنين حق الاجتماع

أسئلة محرجة تنتظر منا الإجابة

وكيف مارست نشاطاتها، وعن الشخصيات المعارضة التي تسببت في تدمير الثورة باسم الثورة، أي فعلت كما هو البعث الذي يقول وحدة حرية اشتراكية، لكنه حقق عكس هذه الشعارات بالضبط.

علينا أن نُحلل نشوء الحركات الإرهابية مثل "جبهة النصرة" و"داعش"، ونستقصي بالضبط جذورها ومهامها، ونربط الأشياء ببعضها من أجل المستقبل. ويجب أن نُحلل أدوار الدول الإقليمية الحقيقية: هل كانت مع الثورة أم حاربتها؟ يجب فهم حقيقة المساعدات والدعم الذي قامت به تلك الدول الشقيقة والصديقة، وإلى أي مدى خدمت قضية الشعب السوري.

علينا تحليل أدوار الدول الكبرى والمؤثرة، التي بعضها خدعنا وجعلنا نعيش في وهم، كنا للأسف مهينين لتقبلها. وكيف صدف أن تهاجمت دولاً معادية لبعضها البعض، واتفقت على تدمير سورية وتقرير مصيرها المأسوي وهو التقسيم. كما يجب أن ندرس دور "إسرائيل" وأميركا وروسيا وإيران وتركيا، ونعرف بالضبط حيثيات كل موقف اتخذته تلك الدول، حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسود.

علينا أن نراجع دور الجاليات السورية في العالم، ولماذا قصرنا بحق الثورة؟ من المسؤول وكيف حدث كل ذلك؟ وعلينا أن نرصد عمليات الهجرة والنزوح الكبرى، وعن السوريين المهجرين في أصقاع الأرض والمهجرين داخل سورية، وعن مخيمات اللجوء، وماذا حدث لشعبنا، وما هي التطورات الثقافية والنفسية والاجتماعية التي طرأت على عقلية السوريين؟

في خضم تلك الكوارث، يجب رصد نجاحات السوريين في العالم وتوقفهم في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والإنسانية.

علينا مراجعة أوضاع المعتقلين والمختفين قسرًا، وأوضاع المعتقلين في سجون العصابة، وأن نعرف قصصهم وأساليب التعذيب وأسماء المجرمين الجلادين، كي نوثقها للتاريخ. وأن لا ننسى المصائب والمعاقين والنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والانتهاكات.

علينا أخيرًا أن لا ننسى أطفال سورية، وماذا جرى لهم من إصابات جسدية ونفسية وعقلية واجتماعية، وأطفال السجون الذين قبعوا ويقبعون من السجون وهم معاقون بكل معنى الكلمة، وعن حرمانهم من التعليم ومن الطفولة. أسئلة كثيرة من واجبتنا الإجابة عليها، بتأنٍ وروية، والأهم أن تكون الإجابة عميقة وموضوعية وصريحة، لا تراعي أي اعتبار غير مصلحة سورية وشعبها. يجب أن نتناول بالتفصيل إخفاقاتنا السياسية والإعلامية والعسكرية والثورية والمدنية.

صمتنا عدة سنوات في بداية الثورة عن الأخطاء، وبعضها صارخ بحجة الدفاع عن الثورة والمعارضة من أجل القضية الأكبر ولكننا أخطأنا، فقد كان علينا معالجة الخطأ في حينه وعدم التستر على المخطئين عن قصد والملتبسين الذين ظهر بعضهم على حقيقته لاحقًا، بأنهم موالون للنظام، وبعضهم مرتزقة ووووو، لكنهم لعبوا لعبتهم وأدوا أدوارًا خطيرة في ضرب الثورة من داخلها.

هناك من فشل ومارس كل الموبقات بحق الثورة، ثم يريد اليوم أن يتصدر المشهد من جديد بثوب جديد وبخطابات زائفة، يريد خداع السوريين من خلالها. متى سنستفيد من تجربتنا الغنية والمؤلمة لكي نجنب شعبنا ويلات جديدة.

لم أجد إلا قلة قليلة ممن اعتزل العمل السياسي، أو على الأقل انسحب من صدارة المشهد لإدراكه أنه فشل وهزم، ولكن الأغلبية متشبثون بمناصبهم حتى الموت أو على مبدأ إلى الأبد.

المنصب ليس هو المشكلة، بل الصمت عما جرى ولماذا؟ لماذا يسكت أناس كانوا في قلب الحدث، وساهموا في صنع الهزيمة العسكرية والسياسية للمعارضة ولا أقول للثورة، فالثورة لم تهزم، لأنها أدت مهمة عظيمة، حيث تمكنت من زعزعة بنيان النظام، وفتحت أبواب الحرية للسوريين، ومن المستحيل البقاء على ما كان قبل آذار/مارس 2011.

لولا أن الثورة السورية عظيمة بكل المقاييس؛ لما تكالبت عليها كل الأمم والقوى لإجهاضها.

الطريق الوحيد أمامنا -السوريين الوطنيين المهتمين بسورية ومستقبلها- هو أن نجابه الحقائق، وننتقل من أرضية صلبة بفكر ووعي سياسي واضح وشامل، ونمارس عملاً سياسيًا منظمًا، ونمشي بثقة نحو المستقبل.



محمود الحمزة

ما مرت به سورية والشعب السوري يجب أن يُكتب عنه مجلدات، وعلني أن أقول بدايةً كلمات عامة: أنا لا أعمم ولا أتحدث بالطلق، بل أتحدث عن ظواهر ليست بسيطة ولا جزئية، هيمنت في الفترة الماضية، مع تقديري لجهود كل الشرفاء والأوفياء، وأنحي أمام أرواح الشهداء والناشطين الشباب والنساء السوريات الذين قدموا صورة رائعة، وشكّلوا عماد ثورة عظيمة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، لكن هناك أسئلة علينا مجابهاها وامتلاك الشجاعة في تفسيرها.

يجب تناول النظام قبل أي شيء: كيف نشأ وتأسس، ومن دعمه، وكيف فرض سلطته على السوريين، وما هي الأدوار التي لعبها لكي تهتم به وتدعمه الدول والقوى العنصرية والمخفية؟ لماذا صمّت العالم كله أمام الجرائم الكبرى التي ارتكبت بحق الشعب السوري، وليس آخرها التهجير القسري للمدنيين من منازلهم التي عاشوا فيها هم وأجدادهم من قرون؛ يجب أن نحلل الطرق والأساليب التي انتهجتها عصابة الأسد في محاربة الثورة والشوار والناشطين، وأنماط تعامل عصابة الأسد مع الاقتصاد والمجتمع والإعلام والمؤسسات، ونحلل بصدق وموضوعية المؤشرات الإيجابية، قبل السلبية.

يجب أن نتحدث عن الشعب السوري وما جرى عليه من تغييرات خلال مئة عام؛ لأن ذلك سيكشف الوضع الحقيقي للمجتمع السوري، الذي بدأنا منه الثورة، ولماذا شهدنا ظواهر متناقضة بشكل صارخ، منها ما هو عظيم ويدعو للافتخار، ومنها ما تسبب بجروح عميقة.

يجب أن نشرح القوى السياسية المعارضة، على الأقل في الستين سنة الماضية، ونفهم كيف ناضل بعضهم ودخل السجون سنوات طويلة، وعندما اندلعت ثورة عظيمة حلم بها كل سوري حر؛ وجدوا أنفسهم مقيدون في أقفاص حديدية غير قادرين على تقديم أي شيء مفيد سوى التلغني بتاريخهم النضالي، واعتبار أنفسهم مرجعية وطنية إلى الأبد، ويجب تشرح القوى السياسية والمدنية الجديدة ومعرفة الأدوار التي قامت بها، ولماذا لم تشهد الساحة السورية -حتى اليوم- تبلور جسم سياسي تنظيمي ثوري حقيقي؟

يجب تناول المعارضة كظاهرة جديدة في سورية، لأنها في الحقيقة "شبه معارضة"، وأغلبها مُرتَف ومُرتَهَن، وهي مليئة بالانتهازيين والمنافقين، وبعضهم مخترق، وخدعونا سبع سنوات وهم يقودوننا من هزيمة وفشل إلى آخر، حتى فقد السوريون ثقتهم بكل شيء اسمه معارضة، وبدوا أن المعارضة عملت حسب شعار القائل: إذا أردت حرق قضية؛ فارع شعاراتها ورددتها يوميًا، ولكن اعمل بالعكس. وهذا ما حدث لنا. يقولون ثورة الحرية والكرامة ويسرقون ويقمعون الأصوات الحرة، ويقولون ثورة، وينافقون ويرفعون رايات سوداء ويريدون إعادتنا إلى الوراء، كما كنا قبل عشرات القرون! وهكذا.

يجب علينا أن نكتب كثيرًا حول قصة الفصائل المسلحة التي أجهضت الثورة، وباعت القضية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ويجب أن يعرف الناس من أسس هذه الفصائل، ومن زودها بالمال والسلاح، ومن دعمها من داخل المعارضة وما زال يبرر لها سلوكها. يجب أن نعلم من الذي قرّر القضاء على "الجيش السوري الحر"، الذي حرر في السنة الثانية من الثورة ثلثي مساحة سورية، وكاد أن يُسقط النظام، ولماذا جاءت الفصائل الإسلامية الملتبسة، وأزاحت "الجيش الحر"، وطردت الضباط المنشقين الذين غامروا بأرواحهم وانشقوا عن نظام مجرم لا يرحم.

يجب أن نشرح هياكل المعارضة: (مجلس وطني، ائتلاف، هيئة تفاوض، حكومة مؤقتة، أركان الجيش الحر، وهيئة تنسيق الدعم ووووو)، كيف نشأت، ومن وراء تأسيسها،

«مصالحات» الذل والقهر



ميشال شماس

بل هي لا تعدوا كونها أفعالاً وممارسات قهرية، يفرضها نظام الأسد بصفته "الغالب" على ضحاياه "المغلوبين"، فجميع التسويات التي حدثت حتى الآن عكست بوضوح حجم الكارثة التي عاشتها المناطق التي قبلت مرغمة بالتسوية، كما جرى في الغوطة والزبداني وداريا وحروران ومخيم اليرموك... الخ، حيث اعتمد فيها نظام الأسد بقيادة روسية واضحة سياسة الأرض المحروقة والحصار الشامل، دون أي حساب لحجم الضحايا والمعاناة التي سيعانها سكان تلك المناطق، هذه السياسة التي اكتفت بها كثير من المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، بتوصيفها على أنها تشكل جرائم حرب موصوفة، دون أن يتحركوا خطوة واحدة لإنقاذ هؤلاء السكان الذين حاصرتهم سياسات الأرض المحروقة التي قادتها روسيا باقتدار، وسبق أن طبقها في غروزني.

كان واضحًا للجميع أن روسيا ربطت موافقتها على وقف الحصار والقصف والتجويع، في كل المدن والمناطق التي استهدفها، بقبول سكان تلك المناطق بإعادة خضوعهم لسلطة الأسد، واعترافهم برؤيتهم الخاطئة بالمشاركة في الثورة ومحاربة نظام الأسد ومخالفهم للدستور والقانون، وأن الدولة ممثلة بنظام الأسد هي من كانت على الدوام "تلتزم بالدستور والقوانين"، وبهذا تريد روسيا أن تعفي نفسها أولاً، وتعفي حليفها نظام الأسد، من الالتزامات أو المسؤوليات التي قد تترتب على تلك التسويات التي جرت، وأن يظهروا معًا بمظهر البريء وغير المسؤول عن كل ما جرى ويجري في سورية منذ سبع سنوات.

إن أي حديث عن "مصالحات وطنية" في سورية لا معنى له؛ ما لا يتضمن الاعتراف بحقوق الضحايا ورد الاعتبار إليهم، وضمان عدم تكرار المأساة بحقهم، وما لم يتضمن محاسبة واضحة بحق المسؤولين عما آلت إليه الأوضاع في البلاد، ضمن سياق واضح ومحدد يؤدي إلى الانتقال بسورية، من مرحلة الاستبداد والاستئثار بالسلطة إلى مرحلة أساسها صياغة عقد جديد يفتح الطريق أمام قيام دولة مدنية ديمقراطية، تعتمد على سيادة القانون والقضاء المستقل وتداول السلطة سلميًا، بما يمكن السوريات والسوريين من التمتع بحرياتهم الأساسية وبحقوقهم المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس مبدأ المواطنة المتساوية التي من أسسها الحرية والمساواة والمشاركة والمسؤولية.

لا أحد في سورية ضد تحقيق "المصالحة الوطنية" سوى أمراء الحرب والفاستدين من جميع الأطراف، فالمصالحة الوطنية أصبحت اليوم حاجة ضرورية وملحة، لإرساء السلم الأهلي في سورية، هذه المصالحة التي تقوم على تطبيق آليات العدالة الانتقالية التي تبدأ بمحاسبة ومحاكمة مجرمي الحرب وعزلهم عن المجتمع، وتعويض المتضررين، وتخليد ذكرى الضحايا ودعم إجراء مصالحة وطنية شاملة وكشف الحقيقة، ودعم عملية الإصلاح المؤسساتي ولا سيما في القضاء والأمن والشرطة والجيش، بما يعزز سيادة القانون والحريات على أساس احترام حقوق الإنسان، والأخذ بمبدأ الديمقراطية في إدارة الدولة.

باختصار شديد: إن تعقيب مسار العدالة الانتقالية عن أي حل للقضية السورية سيقتل فرص تحقيق السلام في المجتمع السوري، وسيبقى الجمر مشتعلًا تحت الرماد، ولا يُعرف متى ينفجر مجددًا.

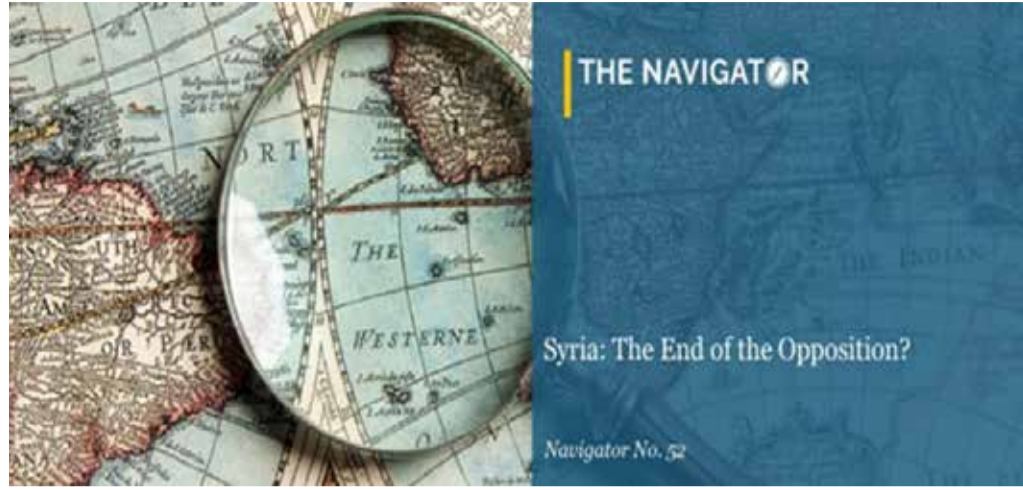
الترويج "للمصالحات"، بالشكل الذي فرضه نظام الأسد، بدعم روسي وإيراني وتركبي وأميركي، على المناطق التي ثارت ضد نظامه، ومحاولة إقناع الأمم المتحدة لتبنيها كنموذج لحل المأساة السورية، إنما ينطوي على مخاطر كبيرة على مستقبل سورية والسوريين؛ فهي من جهة ستبرئ نظام الأسد من كل جرائمه ضد السوريين، ومن جهة أخرى سيضفي اعتمادها الشرعية والقانونية على كل مخرجاتها، وخاصة في ما يتعلق بعمليات التغيير الديموغرافي التي طالت مئات الآلاف من السوريين الذين أجبروا على ترك مناطقهم، بصفها "عملية طبيعية وتحصل في الحروب"، كما وصفها الأسد غير مرة، وأنها تساعد في "تنقية المجتمع السوري وصفائه وتجانسه".

إن إطلاق صفة "المصالحات" على التسويات التي يقوم بها نظام الأسد، ومحاولة فرضها وشرعيتها دوليًا كأمر واقع، إنما يشكل تشويهًا متعمدًا لمفهوم المصالحة الوطنية، وينسف كامل القواعد القانونية والأخلاقية التي يجب أن تتوفر في المصالحات الوطنية، كما يضرب عرض الحائط بقواعد القانون الدولي الإنساني وجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

منذ متى كان القبر والإذلال مدخلًا لمصالحة وطنية؟! لم يحدث هذا الأمر في أي منطقة في العالم إلا في سورية، حيث النظام السوري، في جميع التسويات التي فرضها بدعم عسكري روسي كامل، كان يطلب دومًا من السكان في المناطق التي من المفترض أن يجري مصالحات معها، أن يقدموا له أثمانًا مقابل موافقته على المصالحة، كأن يعترفوا بأنهم كانوا على خطأ ويطلبون المغفرة منه، وأن من تسبب في عذاباتهم ودمر بيوتهم وعفشهم ممتلكاتهم ليسوا من جماعة النظام ولا من الجيش السوري، بل من الإرهابيين، وفوق ذلك يطلب منهم تسليم أبنائهم للقتال معه في محاربة الإرهابيين الذين سبق أن أطلق منهم الآلاف من سجونهم في أيار/مايو 2011، وليس هذا فحسب بل أوغل في قهر الناس، عندما أجبرهم على الهتاف بذلك الشعار المقرف: "بالدم بالروح نفديك يا بشار"، وعندما كان يُفْرَج عن مجموعة من المعتقلين يفرض عليهم الهتاف أمام كاميرات التلفزة بحياة بشار الأسد، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُعدّ وتحصى، فأني سلام وأي مستقبل يمكن أن ينتج عن هكذا "مصالحات قهرية"؟!

لقد أتيج لي الاطلاع على تجربة العديد من دول العالم، كتونس وجنوب أفريقيا وتشيلي والبيرو التي سبق أن مرت بما تمر به سورية اليوم، من مأس وحروب وربما أقسى، وقد استطاع معظمها الخروج من مأسها وطى صفحة الماضي، بفضل اعتمادها أسلوب "المصالحة الوطنية"، هذه المصالحة التي ساعدت في انتقال بلدانهم من مرحلة الظلم والاضطهاد والجريمة والسيطرة والقهر، إلى مرحلة بلسم الجراح والتعافي من خلال إجراءات سياسية وقانونية ومجتمعية واقتصادية، كاستبدال المسؤولين والحكام الذين تولوا المسؤولية خلال مرحلة الأزمة، ومحاكمة الجناة، وتعويض المتضررين، وتكريم الضحايا، وإعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة على قواعد جديدة غير تلك التي كانت سائدة قبل حدوث المأساة... الخ.

أما ما جرى في سورية حتى الآن تحت مسمى "مصالحات وطنية"، فلا علاقة له إطلاقًا بمفهوم "المصالحة الوطنية"،



على اتفاقات سلام أكثر ديمومة مع دمشق ورعاتها، وكان من الممكن أن تكون درعا ورقة مساومة حول قضايا مثل عمليات إعادة تأهيل النظام، السجناء السياسيين، والعودة الآمنة للنازحين. ستحاول روسيا دفع تركيا والولايات المتحدة إلى الخروج من مناطق نفوذها الحالية بنفس الطريقة، ولكن سيكون من السذاجة أن نثق بروسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في سورية. ما زال النظام يواجه تحديات مروعة: ما يقارب 35 بالمئة من سورية خارج سيطرته، تحميها قوة قوية مثل واشنطن وأنقرة. حتى لو قبلت القوى الخارجية وقعت على صفقة مع رعاتها الأجانب، فإن دمشق لن تسيطر على البلاد بأكملها لبعض الوقت، وفي هذه الأثناء، بالنسبة إلى المعارضة لم يكن الصراع هو نفسه بعد درعا، وقد لا تنتهي الحرب بالنسبة إلى النظام، لكنها انتهت بالنسبة إلى المعارضة كما نعرفها.

العنوان الأصلي: Syria: The End of the Opposition
الكاتب: حسان حسان
المصدر: مركز السياسات العالمي 19 تموز/ يوليو 2018

التدخل في سورية، واجه النظام معضلة كيفية توسع سيطرته من دون مواجهة عسكرية مع القوات الأجنبية تلك. لكن بدلاً من مطالبة روسيا بالامتنال لاتفاقية بشأن مناطق التهديد داخل سورية، رضخت الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن لضغوط روسيا. لذا، فالسيطرة على درعا التي كانت يأمل المعارضون أن تقوم الولايات المتحدة أو إسرائيل بالتدخل في حمايتها، على أساس المصالح المشتركة، هي سابقة تحسب لروسيا في تمهيد المجال لقوات نظام الأسد، في التقدم في المناطق الأخرى التي تحت سيطرة الولايات المتحدة وتركيا. فمثلما أقنعت موسكو إسرائيل، الأردن والولايات المتحدة، بقبول استسلام المعارضة في درعا، يمكنها إقناع واشنطن في الشرق وتركيا في الشمال. تستطيع موسكو الاستفادة من إلهاء كل من الولايات المتحدة وتركيا؛ فواشنطن أكثر تركيزاً مع إيران، في حين تركيا مهتمة بالمليشيات الكردية في سورية، أكثر من اهتمامها في إضعاف نظام الأسد. في درعا، تخلت الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل عن منطقة قيمة لروسيا؛ إذ كان في إمكانهم استخدامها في التفاوض

سورية: نهاية المعارضة؟

نفوذ قوى أجنبية، تدعمها قوات محلية (أو في حالة المنطقة المتاخمة للحدود الإسرائيلية، فوق دمشق عبر روسيا). أصبحت القوات المناهضة للحكومة تعتمد اعتماداً كاملاً على الأجانب. في شرق سورية، الولايات المتحدة وقوات سورية الديمقراطية التي يهيمن عليها الأكراد يسيطرون عليها. في شمال سورية، تركيا تسيطر على جرابلس، وعفرين، وإدلب. وفي درعا، القنيطرة والسويداء، إسرائيل تملك حق النقض على أي توسع للنظام في المنطقة، ومنع القوات المدعومة من إيران من بناء قواعد لها بالقرب من الحدود الإسرائيلية الأردنية. في الحالات الثلاث، روسيا- وليس دمشق أو طهران- لديها صفقات قائمة مع القوى الأجنبية المسيطرة عليها. هذا يعني أن التوسع في سيطرة النظام كان مسألة تفاوض بين روسيا والدول المعنية. بعبارة أخرى: الصراع قد أصبح أكثر تعقيداً من قبل القوى الدخيلة.

وما يجعل الأمور أسوأ على المعارضة، أن جميع اللاعبين الأجانب تقريباً، ومهم الداعمون السابقون للمعارضة، يرون أن بقاء نظام الأسد أمر مفروغ منه، أو أكثر فائدة. تعمل تركيا بشكل وثيق مع روسيا، منذ عام 2016، لتهديد الصراع في الشمال، وغالباً ما يكون في صالح النظام. الآخرون -الإمارات العربية المتحدة، السعودية، الأردن، إسرائيل والأوروبيين- يأملون في أن يؤدي تخفيف الضغط على النظام، إلى جعل طهران أقل أهمية لدمشق، وبالتالي أقل نفوذاً في سورية.

نصر لموسكو

استسلام درعا هو بمثابة اختراق لروسيا في التعامل مع مشكلة كانت مستمرة لدمشق. كانت المنطقة الفرصة الأخيرة للقوى الأجنبية (الولايات المتحدة، تركيا، إسرائيل والأردن) للضغط على النظام، ومع قيام هذه الدول ببناء تأثير لها من خلال

في الأسبوع الماضي، استسلمت المعارضة السورية المسيطرة على محافظة درعا التي كان يطلق عليها "مهد المعارضة" ضد نظام بشار الأسد.

بلغت الحملة عسكرية من قبل النظام وروسيا ذروتها، مع رفع العلم الوطني فوق درعا، في 12 تموز/ يوليو بالقرب من المسجد الذي اندلعت بداية الاحتجاجات ضد النظام منه. وكجزء من الصفقة مع روسيا، يمكن للمتمردين الاختيار بين البقاء في درعا بعد تسليم أسلحتهم الثقيلة، أو نقلهم إلى معقل المعارضة في شمال سورية، استقل نحو 500 مقاتل 50 حافلة إلى الشمال. قد تكون هذه الهزيمة هي الأكثر أهمية للمعارضة منذ عام 2012. كانت درعا وضواحيها مركز جذب للمعارضة المعتدلة غير الإسلامية المتبقية. المجموعات المعتدلة انتظمت تحت مظلة الجيش السوري الحر، حيث قامت محاولات من قبل قوى إسلامية وجهادية للسيطرة على القوات الوطنية والجلول مكانها، كما حدث في معظم مناطق المعارضة في جميع أنحاء البلاد. إن الهزيمة التي تعرضت لها المعارضة في درعا هي ضربة قوية لأي قوة معارضة معتدلة باقية في سورية.

إن انتصار النظام في درعا يضيف زخماً لسلسلة المكاسب العسكرية والسياسية التي حققها دمشق وحلفاؤها. مع طرد جميع القوات المنهضة للحكومة من محيط دمشق، فإن استسلام المعارضين في درعا يعني أن النظام قد أمن العاصمة، وأبعد أي تهديد لمعقلها في وسط وجنوب سورية.

المتنافسون على السيطرة

قد تكون الآثار السياسية للهزائم في ضواحي العاصمة وفي درعا أكثر عمقاً على المعارضة، من فائدتها على النظام. لقد أدى طرد المعارضة من الغوطة، قرب دمشق، إلى ولادة ديناميات جديدة. فالمناطق المتبقية التي هي خارج سيطرة النظام هي تحت

العلاقات الأميركية الروسية في سورية أقل ودية مما يزعم ترامب وبوتين

أحمد عيشة

وكان الأمر بلا جدوى، ونفت موسكو أن يكون المقاتلون الروس الموجودون على الأرض، على صلة بالجيش الروسي. ما أعقب ذلك هو اندلاع معركة نارية استغرقت أربع ساعات، وأصبحت أحد المقاتلين الأكراد الموالين للولايات المتحدة، وقتل المئات من الروس والسوريين. ووصف البنتاغون الحادث بأنه دفاع عن النفس. أجبرت عشرات الغارات الجوية الأميركية القوات الحكومية الموالية لسورية على التراجع، تاركة القتلى في ساحة المعركة وجمعتهما في وقت لاحق.

في حين أن عدد القتلى من المعركة هو محل خلاف، قال مسؤولو الاستخبارات الأميركية إن الروس كانوا مرتزقة ينتمون إلى جماعة (فاغنر) التي تعمل في الظل، وهي شركة عسكرية خاصة معروفة بالتصرف لصالح الكرملين من دون رقابة تقريباً.

ينسق المرتزقة مع الجيش الروسي في سورية، وفي الماضي، استولوا على حقول النفط والغاز لمصلحة حكومة الأسد. بعد المعركة، بدأ الجيش الروسي التشويش إلكترونياً على بعض الطائرات الأميركية، والطائرات من دون طيار (درون). وقف إطلاق النار في جنوب سورية ينهار في وقت سابق من هذا الشهر، وافق المتمردين في جنوب غرب سورية على الاستسلام، من أجل وقف إطلاق النار بوساطة روسية، والتخلي عن السيطرة على محافظة درعا في انتصار كبير آخر للأسد وحلفائه الروس.

ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن الحكومة السورية استولت على معبر نصيب الحدودي مع الأردن، الذي سيطر عليه المتمردين مدة ثلاث سنوات، بعد هجوم مدعوم بالفرات الجوية الروسية على منطقة المتمردين.

كانت المنطقة جزءاً مما يسمى بمنطقة خفض التصعيد، وهو وقف لإطلاق النار تم التوصل إليه في العام الماضي برعاية الأردن وروسيا والولايات المتحدة للحد من القتال. وكانت إدارة ترامب قد حذرت قبل الضربات الجوية الروسية من أن واشنطن سترد على أي انتهاكات للاتفاق.

في النهاية، لم تفعل الإدارة أي شيء، حيث قال قادة المتمردين: إن الولايات المتحدة أخبرتهم بالأمر المتوقع أي مساعدة عسكرية أميركية.

محتملين للأسلحة الكيميائية، ومخبراً للأبحاث الكيميائية. لقد كانت موسكو حليفاً أساسياً للأسد، الذي استخدم الجيش الروسي لدعم الجيش السوري الضعيف. في المقابل، أنشأت روسيا وجوداً دائماً في مطارٍ أساسي، وميناء في غرب سورية.

في ضربات عام 2017، نهت وزارة الدفاع الأميركية موسكو قبل أن تطلق 59 صاروخ (توماهوك) على مطار الشعيرات، مما يضمن عدم قتل أو جرح أحد من القوات الروسية. وقالت موسكو إن الضربات كانت وفق «ذريعة غير طبيعية»، ووضعت الجيش الروسي على «حافة المعركة» مع القوات الأميركية المتمركزة في شمال شرق سورية.

نتيجة لذلك، زادت روسيا من الدوريات الجوية بالقرب من القوات الأميركية في سورية. كما عززت الدفاعات الجوية السورية بصواريخ أرض جو أكثر تطوراً. ورداً على ذلك، نشرت القوات الجوية الأميركية طائرات إضافية متقدمة لضمان عدم قيام القوات الروسية بهجوم القوات البرية الأميركية. في شهر نيسان/ أبريل الماضي، كان البنتاغون أكثر حذراً من رد عسكري روسي بعد أن شن الأسد ترمب ضربة أكبر ضد برنامج الأسلحة الكيميائية السورية.

على الرغم من أن المسؤولين في الاستخبارات العسكرية الأميركية كانوا يتوقعون ردة فعل من الروس، فإن مستوى رد موسكو لم يكن سوى كلمات قوية لإدارة ترامب. لم يتم تفعيل الدفاعات الجوية الروسية، عندما أطلقت الطائرات الأميركية والفرنسية والبريطانية قذائف الصواريخ.

أنتولي أنطونوف، سفير روسيا لدى الولايات المتحدة، قال: «إن تحذيراتنا لم تُسمع، نحن مهددون. لقد حزننا من أن مثل هذه الإجراءات لن تمر من دون عواقب».

هجوم من قبل المرتزقة الروس في 7 شباط/ فبراير، هاجم ما يقرب من 500 مقاتل مؤيد لحكومة سورية موقعاً أميركياً صغيراً شرقي نهر الفرات. القوات الأميركية هناك -وهي خليط من قوات العمليات الخاصة بما في ذلك قوات (رينجرز) الجواله، ونجبة قوات دلنا- كانوا يربون مجموعة من المقاتلين الأكراد، ويقاوتون إلى جانبها، إنها قوات سورية الديمقراطية.

كان المسؤولون العسكريون الأميركيون يراقبون المقاتلين المؤيدين لحكومة سورية، وهم يتجمعون طيلة أسبوع تقريباً، وفكوا شيفرة رسائل لاسلكية من خلال أشخاص يتحدثون الروسية بينهم. في محاولة لدرء معركة محتملة -مركبة يمكن أن تؤدي إلى صراع أوسع- نبه المسؤولون في البنتاغون نظراءهم الروس.

«يدرك كلا الزعيمين أهمية الحفاظ على التواصل المنتظم من أجل تجنب الخطأ في التقدير، وتعزيز الشفافية في المناطق التي تعمل فيها جيوشنا على مقربة من بعضها»، كما تقول النقيب هايبي سيمز المتحدثة باسم دانفورد، في رسالة بالبريد الإلكتروني. الخطوط الساخنة والحدود المتهددة

منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، أنشأت القوات الروسية والأميركية خطاً ساخناً خاصاً للمساعدة في منع وقوع الكوارث في الجو. أحد ضباط القوات الجوية الأميركية في قاعدة العبيد الجوية في قطر يتصل مع ضابط روسي في القاعدة الجوية في اللاذقية، سورية، كل يوم للتخلص من المشكلات المحتملة في سورية أو «ترعها».

ظلت المكالمات الهاتفية اليومية بين ضباط الجو مهنية الطابع، لكن الحوار لا يترجم دوماً إلى تعاون في الأجواء.

في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، طارت المقاتلات الروسية على مقربة من الطائرات الحربية الأميركية في شرق سورية -حيث اقتربت طائرة واحدة إلى حد التصادم- لمدة شهر تقريباً ووصفها مسؤولون أميركيون بأنه نمط متكرر من روسيا ينتهك اتفاقاً لإبقاء القوى المتنافسة بعيدة من بعضها عند اقترابها من الجيب الرئيس الأخير لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في البلاد. اتفق القادة الأميركيين والروس على الطيران على جوانب متقابلة على امتداد 45 ميل من نهر الفرات لمنع الحوادث في سماء شرق سورية المزدهمة جداً بالطائرات. لكن الطائرات الحربية الروسية انتهكت ذلك الاتفاق أكثر من مرة يومياً، وفقاً للقادة العسكريين الأميركيين الذين قالوا إنهم اشتكوا إلى نظرائهم.

في حالة واحدة، اصطدمت طائرتان من طراز A-10 تحلقان شرق نهر الفرات بطائرة روسية من نوع سو 24- على بعد 300 قدم فقط، وهي مسافة قريبة لطائرات تحلق بسرعة أكثر من 350 ميلاً في الساعة. انحرقت طائرتا A-10 لتجنب الطائرة الروسية، التي كان من المفترض أن تطير فقط غرب نهر الفرات. مسؤولون أميركيون قالوا: إن طائرات روسية أخرى طارت لمدة تصل إلى 30 دقيقة على مسافة قريبة أو مباشرة فوق قوات برية متحالفة؛ ما صعد من التوترات ومن مخاطر إسقاطها.

ضباط أميركيون قالوا: إن الانتهاكات كانت محاولة من جانب موسكو لاختبار العزيمة الأميركية، وطمعاً لطيارتي القوات الجوية من أجل ردت فعل متهوره، ومساعدة الجيش السوري على السيطرة على الأراضي قبل المحادثات الدبلوماسية.

ضربات صواريخ كروز الأميركية على سورية لعبت موسكو أدواراً صغيرة، ولكنها ذات أهمية جيوبوليتيكية في الهجومين الأميركيين بصواريخ كروز اللذين استهدفا في نيسان/ أبريل 2017 أحد المطارات، وبعد ذلك بعام، ضربا موقعين

على الرغم من التوترات السياسية، بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن عسكري البلدين يتعاونان بشكل وثيق، لا سيما في سورية، كما قال الرئيسان ترامب وبوتين، يوم الاثنين 16 تموز/ يوليو. لكن سجل تعاونهم -أو على الأقل الجهود المبذولة لتجنب الصراع- في الحرب في سورية، أكثر تنوعاً بكثير.

بعد اجتماعه مع السيد ترامب في هلسنكي، فنلندا، قال السيد بوتين في مؤتمر صحفي مشترك: إن التعاون العسكري في سورية يمكن أن يكون «أول مثالي بارز على العمل المشترك الناجح» بين خصمي الحرب الباردة. وأشار إلى أن قنوات الاتصال بين عسكري البلدين تمكنت من «تجنب الحوادث الخطيرة والتصادم غير المقصود في الجو، وفي الأرض».

يقول ترامب: «إن عسكرينا متوافقون توافقاً كبيراً، ويقومون بالتنسيق في سورية، وفي أماكن أخرى. لقد نجح عسكريونا في الواقع على الأرجح أفضل من قادتنا السياسيين، منذ سنوات».

ومع ذلك، ليس من الواضح ما هي المساحة المتاحة لإقامة علاقات وثيقة في سورية - بخلاف منع وقوع اشتباكات على الأرض أو تصادمات في الجو- بالنظر إلى دعم روسيا لحكومة بشار الأسد، ودعم الولايات المتحدة لفصائل المتمردين. لقد قاتل المرتزقة الروس الكوماندوس الأميركي وحلفاءهم الأكراد السوريين، وكادت الطائرات الحربية الروسية والأميركية أن تشتبك تقريباً.

فيما يلي خمسة مجالات عبزت فيها الجيوش الأميركية والروسية مسارات في سورية، خلال العام الماضي. الجنزالات

يجتمع كبار الضباط من جيشي البلدين: الجنرال جوزيف دانفورد الابن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، والجنرال فاليري غيراسيموف، رئيس هيئة الأركان العامة في روسيا، من حين لآخر. ويتحدثون بشكل متكرر، بشكل رئيس للمساعدة في منع الجيشين من التصادم في المناطق القريبة جداً في سورية.

متحدث باسم الجنرال دانفورد، قال: إن الجنزالات التقوا، في 8 حزيران/ يونيو في هلسنكي، مناقشة سورية، والأمن في أوروبا، والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا. كان أول اجتماع وجهاً لوجه منذ 6 آذار/ مارس 2017، في أنطاليا، تركيا. كما اجتمعوا أيضاً في 16 شباط/ فبراير 2017 في باكو، أذربيجان.

تحدث الجنرال دانفورد مع الجنرال غيراسيموف أكثر من اثني عشرة مرة عبر الهاتف، في العام الماضي، أو ما يقرب من ذلك.

اسم المقالة الأصلي:

American-Russian Relations in Syria? Less Rosy Than Trump and Putin Claim

الكاتب: إيريك شميدت وتوماس جيبون-نيف
مكان النشر: نيو يورك تايمز



ثقافة الحياة.. وثقافة الموت

علي الكردي

لم ينفك الإنسان قديماً وحديثاً، عن شغفه المتمادى في طموحه، لحلّ اللغز الذي حيرَ عبر الأزمان، وهو سؤاله الوجودي عن الموت والحياة. ثرى ماذا يحلُّ بالكائن الحي بعد الموت؟!

نسجت الشعوب القديمة ملاحم أسطورية حول هذا السؤال، وصنعت لها آلهة من القوى الطبيعية الجبارة، التي لم تستطع أن تتحكم فيها، كالشمس والرياح والزلازل والبراكين... الخ. ولعل ملحمة "جلجامش" الذي راح يصارع بحثاً عن عشبة الخلود، هي مثال ساطع على ما ذهبنا إليه. كل التراث البشري الفكري والفلسفي والديني، عبر الحضارات المتعاقبة، كان وما يزال يتمحور حول هذا السؤال، الذي أنتج نظريات فلسفية مثالية، أو مادية، اقترنت أو كانت على النقيض من الأديان التي سلّمت بالحق المطلق، القادر على كل شيء.

أنتج الخيال السينمائي الهوليودي ملاحم سينمائية، تعبر عن هذا التوق البشري لحل لغز الوجود والعدم، وساعدت التقنيات الحديثة على تحليق الخيال إلى آفاق واسعة، تقارب عوالم "فانتازية" مغرقة في عبثها التجريبية، وأفكارها التي تندرج في إطار اللامعقول، والخيال العلمي، كأفلام اختراق الزمن، سواء بالعودة إلى الماضي... أو القفز باتجاه المستقبل.

يذكرني هذا بما كتبه سعد الله ونوس عن تلك الهلوسات التي شعر بها، وهو في حالة الغيبوبة، بعد الجرعات التي كان يُحقن بها أثناء معالجته مرض السرطان، ولعل النص الذي كتبه سعد الله في مقابته لذلك البرزخ،

وتأملاته الوجودية في الموت والحياة، هو أجمل ما كتب، وقد قارب التجربة -أيضاً- الراحل محمود درويش، بعد نجاحه من الذبحة القلبية الأولى.

نص سعد الله.. ونص محمود درويش كانا احتفاء بضوء الحياة التي تستحق أن تُعاش، أكثر من كونها تجميعاً لظلمة الموت، بيد أن ما يخيّر في واقعنا المرير الراهن هو انتشار ثقافة الموت، التي تدفع شباباً بعمر الورد إلى القتل بدم بارد، والقيام بعمليات انتحارية تزهق، إضافة إلى أرواحهم، أرواح وحيوات عشرات الأبرياء، على غفلة منهم، ناهيك عن الدمار والخراب الذي تخلفه عبوات الانفجارات التي يحملونها.

هذا العنف التكفيري الذي اجتاحت العالم العربي، راح يتطاوّل، ويتغذى على عنف الأنظمة التي زرعت بذور استبداد ويطش، انفجر بعد عقود في وجهها، بعد أن فاض الكيل، على شكل انتفاضات، واحتجاجات بدأت سلمية، لكن إيغال الأنظمة بالعنف، ولد عنفاً مضاداً، وحول الربيع العربي إلى شتاءٍ مظلم، تدفع شعوب المنطقة ثمنه سيوياً من الدماء، والجثث، والدمار والحرائق والمهجّرين.

لم يكن العنف، والعنف المضاد مفاجئاً بالنسبة إلى الكثيرين، بيد أن كسر حاجز الخوف، والحراك الذي بدأ سلمياً، كان هو المفاجأة الكبرى، لسبب بسيط هو أن الخطاب العربي، والأدبيات العربية، لم تمتدح في يوم من الأيام السلم، ولم تتغن به أو ترفع شعاراته، بل لم يكن لثقافة السلم، وأولوية الحوار وحل النزاعات بأساليب غير عنفية، موطن قدم في ثقافتنا، وأغلب الظن كان للسلم في قاموسنا معنى الجياد، والحذر، والابتعاد عن الشر والغناء

له، كذلك لم يكن الخطاب العنفي بلا جذور، أو تراث، أو تقاليد، بل كان موروثنا الأدبي -في جملة- موروثاً حربياً يمجّد العنف، والقوة، ويتغنى بالفروسية والحرب، ولعل بعض أفضل القصائد الملحمية كانت في مديح الحروب، وكل هذه المرويات كانت تحشو النفوس والمشاعر، وتعلّم، وترفع من شأن الخطاب السياسي العنفي، وفي المقابل قد لا نجد في الأدبيات العربية مديحاً للسلم، إلا فيما ندر، وإذا وجد فهو محض حث على التسامح والتساكن والعيش المشترك.. كذلك لم يبتعد الأدب الشعبي عن التغني بالحروب ومديحها، وليس أدل على ذلك من تغريبة بني هلال، والوزير سالم، وعنزة... الخ، التي تروي سيرة معارك طاحنة، تتطاير خلالها الرؤوس، وتَسِيل فيها أنهار الدماء.. وإذا أضفنا إلى هذا كله، خطاب الجهادية الدينية؛ وجدنا أن خطاب العنف يتسلل في نسج حياتنا، ويمدّ المناخ والأرضية الملائمة، لغسل أدمغة الشباب؛ الأمر الذي جعل بعضهم ينتقل من تقديس الخطاب العنفي إلى ممارسته فعلاً، باعتباره قيمة يحذّر ذاته، حيث ثمة حياة أخرى بانتظاره، يذهب إليها مطمئناً اليال، ليجد أمامه "الخور العين".

كم من السنوات نحتاج في سورية، وفي هذا المحيط العربي المترامي الأطراف، ليس لإعادة بناء ما هدمته الحرب، بل لإعادة بناء النفوس، ونشر ثقافة الحياة والحب والسلام، وإعلاء شأن الحوار، كوسيلة لحل النزاعات، لا بوصفها تنازلاً عن حق، أو عدم مساءلة من قام بارتكاب الجرائم، أو نسيان فاعليها؛ بل بوصفها تحقيقاً للعدالة الانتقالية، تشيع التسامح، واحترام كرامة البشر وحريتهم، على ضوء احترام القانون، وإحقاق الحق لأصحابه.

عندما انحرفت مع الأرملة



تاج الدين الموسى

أنا يا جماعة، قررتُ أن انحرف.

- أبو الفوارس، أريد أن انحرف، ساعدني بخبرتك..

- أقرأ كتابي (كيف تنحرف في خمسة أيام)..

- يستر على عرضك، بدون قراءة.. توجهات كريمة على السريع، ولك زجاجة فودكا ثانية، أريد أن انحرف مع جارتنا الأرملة..

- أنت اختصاك أرامل ومطلقات..

الحقير فراس، ابن الأقلية "الفودكاوية".. كلما شربنا في الحانة أخذ علبه سجائري، وكان سجائري.. تطمينات. ضاقت عليّ هذه الحانة، شربت كأس عرق آخر.. روي مثل البلاد، ذاهبة نحو التقسيم.

على الهاتف، أُمي غير مهتمة لقذائف الأصدقاء والأعداء على حارتنا، تصرخ:

- الله يرضى عليك لا تنحرف..

يخطف أخي الصغير السماعة منها.

- ولاااه، إياك أن تنحرف مع بنت تركية، انحرف مع بنت سورية.. أبناء مظاهرات نحن، كل شيء إلا سمعتنا الوطنية.

يعجبني كثيراً هذا الديناصور الصغير، بعد مئة مظاهرة اعتقلوه حماة الفزاعة! كان كل ليلة، بعد إرجاعه إلى الزنزانة، إثر حفلة تعذيب في فرع الأمن السياسي، يجلس، يبتسم.. يشعل سيجارة وهو يضع ساقه المكسورة على ساقه المشوهة، ثم يشرح للمعتقلين الشباب الطرق المضمونة ل (تطبيق) بنات المدرسة الثانوية، مع ضرورة وجود (موتور) وأهمية (التشبيب)، ك عنصر ساحر ل (المسطلولات) جمع (مسطولة)، وهي -بحسب قاموس حارتنا لحدود المنهوج- المراهقة الضائعة بين أغنيات هاني شاكر.

كلّ الأغنيات، ذاهبة إلى التقسيم.

صباح هروي من سورية، قال لي الديناصور الصغير: - اهرب من هنا، البلاد خربت! أنت لك مستقبل، كاتب وابن جامعات وجميل، تلحس حالك، نحن الفاشلون سنبقى هنا، في هذه البلاد، أرسل لنا عرقاً برحمة أبيك.. وهربت بحقيبتين وكتب كثيرة وورقة عليها مقادير طبخة الأرز، قرأت كلّ الكتب، ولم أقرأ هذه الورقة. في ذلك الصباح البارد، بعد كلام أخي، بكت بيوت الحارة، والمظاهرة.. صار فستانها أطول.

- يا بني، برحمة أبيك لا تنحرف، إن انحرفت كلّ الأديان سوف تزعل منك.

- أُمي، الله يرضى عليك أنتي.. حلّي عني، ثم أنتي شعبانة من زمان..

- يلعنك يا حقيبيير..

- هههه تكبيبيير..

متأكد، وحده نهد الأرملة سوف ينقذني من هذه الوحدة الموحشة.

- ما رأيك بـفستاني؟

سألتي الأرملة بدلال عذب، عندما دخلنا الحانة.

- بصراحة، ليس لدي خبرة في الفساتين، لكن لدي خبرة في السيقان الجميلة، أستطيع أن أعطيك رأياً مهتماً في ساقيك..

ما أجمل رب ضحكها ولكمها الناعمة على كتفي، لا تمت أيها الديناصور الصغير بقذيفة للأصدقاء، حتى لا يشمت بنا التاريخ.

- أريد أن أعمل هنا في الخياطة، ماذا تنوي أن تعمل؟ - أحاول أن أفتتح دكاناً للبوطة أمام ثانوية للبنات، بوطة على الفحم، مدقوقة وفقاً للشريعة الإسلامية، لحس حلال..

شربنا كثيراً ورقصنا مخمورين بين الطاولات كمهجرين في مسرحية شاحبة. كلّ المسرحيات.. ذاهبة إلى التقسيم.

- ما رأيك أن نشرب كأساً آخر في غرفتي؟

غمزتها فابتسمت بخجل، أنا قادمٌ أيها الانحراف،

نكوص طائفي

لدى بعض

المثقفين

طلال المصطفى



الحالة الطبيعية أن تظهر تعبيرات ثقافية طائفية ومذهبية مستحدثة، تعكس حالة من الكراهية والعداء للأخرين في سورية، نتيجة ما شهدته من خلافات وتخندقات سياسية، بين موالى النظام السوري ومعارضيه في الأنساق الاجتماعية السورية كافة، التي هدت بنيتها بالتفكك والضباع.

أما الحالة غير الطبيعية فهي ظهور الذهنية الطائفية التعصبية، لدى بعض المثقفين الموجودين في القلب الآخر من النظام، أي من المحسوبين على المعارضة للنظام السوري، حيث لوحظ في الآونة الأخيرة انخراط بعض المثقفين في خوض سجلات حول موضوعات طائفية، تعكس صورة نكوص طائفي، من خلال العودة إلى ثقافة تعبر عن أنساق اجتماعية تقليدية، أي إلى ثقافة دينية طائفية تعصبية، من المفترض تجاوزها لدى هؤلاء، بحكم انتمائهم إلى ثقافات عابرة للطوائف والمذاهب الدينية.

بروز هذه الثقافة الطائفية التعصبية لدى هؤلاء في الوقت الحالي يستدعي الوقوف على العوامل المرتبطة بها، التي تلعب دوراً في ظهورها واستمرارها، بهدف التوصل إلى فهم موضوعي لها.

بداية، يعرف علماء النفس الاجتماعي التعصب بأنه: "الرأي المسبق أو التحيز ضد أو مع شخص معين أو شيء معين، مع أن الآراء المتعيزة يمكن أن تكون إيجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، إلا أنه لوحظ أن المصطلح يشير في الغالب إلى اتجاه سلبي، أو غير إيجابي تجاه جماعة أو تجاه أفراد جماعة معينة. ويتسم هذا التعصب بالمعتقدات المتأثرة بالصور النمطية التي لم تخبر على محك الواقع، وإنما تستند إلى مشاعر الشخص واتجاهاته". وبالتالي فإن هذه الذهنية الطائفية التعصبية تتضمن جانباً معرفياً، يتمثل في الصور النمطية التي يحملها الفرد عن الآخرين، ويتجسد في الابتعاد عن العقلانية من خلال الأحكام المتعجلة أو المسبقة أو التعميم المفرط، أو التفكير في إطار القوالب النمطية، ورفض تعديل الآراء في ظل ظهور دلائل جديدة، إضافة إلى الجانب الوجداني الذي يتمثل في مشاعر الكراهية التي يحملها الفرد ذو الذهنية الطائفية عن الأفراد الآخرين، والابتعاد عن معيار المشاعر الإنسانية الذي ينتقل من اللامبالاة من خلال الرفض إلى العداوة النشطة، أي عدم التحمل، وأخيراً الجانب السلوكي الذي يتمثل في المسافة الاجتماعية التي يضعها الشخص الطائفي، بينه وبين الآخرين، أي الابتعاد عن معيار العدالة كمؤشر للمساواة في المعاملة، فهو يتطلب وجود المساواة في المعاملة بين الأشخاص جميعهم، في كل مجالات الاهتمامات العامة ما عدا المعاملات الفارقة التي تقوم على أساس تمايز القدرات، وأشكال الإنجاز التي ترتبط وظيفياً بمتطلبات الموقف، ويسمى السلوك الذي ينحرف عن هذا المعيار بـ "التمييز"، ويفرض معيار العدالة على الشخص اللاطائفي أن يتجنب هذا التمييز، وأن يعبه ويعارضه حينما يراه موجهاً إلى طرف ثالث.

وتتمثل الذهنية الطائفية التعصبية واحدة من تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة أمن الأنساق الاجتماعية واستقرارها؛ ما يولد علاقات كراهية وتناحر وتنافر بين الجماعات المختلفة ضمن النسق الاجتماعي الواحد، قد تصل أحياناً إلى حد العنف وبالتالي تفكك روابطه.

عادة ما ينظر إلى التعصب الثقافي القبلي على أنه مشكلة في التفاعل الاجتماعي، وأنه يشوه العلاقات بين الأفراد ضمن النسق الاجتماعي الواحد، ويقف حاجزاً ضد كل ما هو جديد، على الصعيد الثقافي والمعرفي بكل عام، ويعزل أصحابه عن الجماعات والفئات الأخرى في النسق الاجتماعي ذاته ويبعده منهم، إنه مرض التعصب والرفض والميل للعنف، لهذا تنظر إليه كثير من الدراسات باعتباره مرضاً اجتماعياً سياسياً.

أهم العوامل التي تقف وراء هذا النكوص الطائفي فهي ادعاء البعض امتلاك المعرفة المطلقة بكل القضايا الحياتية، كما أن غياب ثقافة المواطنة في الممارسة الحياتية اليومية لدى البعض أدى بهم إلى النكوص للانتماء إلى هويات فرعية طائفية، من خلال الدفاع عن معتقدات طائفية بغض النظر عن الثقافة الإنسانية الجامعة، وكذلك فإن الاستكانة لكل ما هو موروث وتقليدي ثقافياً في المواقف والسلوك تؤدي إلى مقاومة التغيير في الذهنية الثقافية، كما أن إشكالية عدم تقبل الآخر والتصور التأمري للآخر تجعل الشخص يرى أن الآخر متأمر عليه وعلى ثقافته، دون النظر إليه كموطن وشريك في هذا الوطن.

وأخيراً للخروج من مستنقع الثقافة الطائفية: أجد أن لا بدّ من تعزيز ثقافة الاعتراف بالحقوق المتساوية للأفراد والجماعات، والقبول بالآخر واعتباره مواطناً كامل الأهلية في ممارسة الحقوق والواجبات، بغض النظر عن معتقداته الدينية والأيدولوجية والسياسية، من خلال التربية على الحوار في المؤسسات السياسية والاجتماعية كافة، التي من شأنها أن تعزز مجموعة من القيم

الثقافية المتمثلة في إفساح المجال لسماع الرأي والرأي الآخر، واستعراض مشكلات أفرادها المنتسبين إليها تطوعاً، وإيجاد حلول مناسبة لها، لأن الدراسات أشارت إلى أن فتح قنوات الحوار والمصارحة والمكاشفة تعزز الثقة وتكشف عن أسبابها، كما أن التربية على الحوار تؤدي إلى آثار إيجابية في سلوك الفرد، تتمثل في بناء شخصية متزنة محصنة من الفكر التعصبي، من خلال سماع رأي الآخر والرد عليه، ويبقى الحوار أمراً مشروعاً.



الطريقة السورية للحل

هنداي الخطيب

في جملة عابرة على (فيسبوك)، لخص ماهر الحالة السورية، قائلاً إن "هناك ثلاث طرق لإنجاز الأعمال: الطريقة الصحيحة، والطريقة الخاطئة، والطريقة السورية، وأما الطريقة السورية فهي تجريب كل الخيارات الخاطئة، قبل الوصول إلى الخيار الصحيح". فهل وصلنا ولو مرة واحدة إلى ما يمكن أن نسميه خياراً صحيحاً؟ ليست عابرة تلك النتيجة، ربما يمكن وضعها في خانة اللبنة المضحكة، أو الواقع الحقيقي الذي نمارسه يومياً على المستوى الفردي والجمعي، وإلا فما معنى الجوقات التي تستخدم الصوت العالي وربما المبالغ في صخبه، قبل كل مؤتمر أو مباحثات، رفضاً لتلك الاجتماعات وتخوئياً لكل من يحضرها، وما إن يبدأ المؤتمر "جنيف، أستانا" حتى يصمت الجميع، ويذهب من يسمون أنفسهم معارضة سياسية للحضور، ويخرجون فارغين اليدين، فيعودون إلى حالة الصراخ من جديد!

قبل دفن أستانا، اخترع الروس ما يسمى مؤتمر سوتشي، الذي تحول حرفياً إلى عرس صاحب من الولولة الإعلامية من جانب المعارضة، ما بين رفض للحضور ومواقف متناهية ضد المؤتمر، وما بين إعلام كرس جهده بالكامل للتعليق على كل تفصيل التقطته الكاميرات في المؤتمر، للسخرية من الحاضرين المؤيدين ومن النظام الذي يمثلونه، عدا عن بعض المعارضين الذين كانوا يتبؤون مناصب في مؤسسات المعارضة والذين وصلوا إلى سوتشي، وعادوا بعد قضاء ليلة في المطار بواحد من أكثر المشاهد استفزازاً.

بعد سوتشي، أعلن دي ميستورا عما يسمى اللجنة الدستورية، فاستنكفت المعارضة وغيضت وتدنت، وقاطعت، وبدأ تسريب قوائم المشاركين بما يسمى اللجنة الدستورية، فأفكر الائتلاف وأنكرت هيئة التفاوض، وما لبث أن ثبتت صحة القوائم، واكتشف السوريون أن الأسماء المسربة صحيحة، وأنهم سيشاركون فعلاً في اللجنة الدستورية، وأكثر من ذلك سيشاركون في سوتشي. هل نعيش -السوريين- بذاكرة السمكة فعلاً، كما نتحدث أو كما نتكلم في جلسائنا المغلقة، أم أن السوري يجرب كل الطرق الصاخبة والخاطئة، قبل أن يصل إلى طريقة يعتقد أنها صحيحة، وفي الحالة هذه قبل أن يعلن رضوخه لإرادات الدول المتحكمة بالعملية السياسية بالكامل والمتحكمة بالشخص من دون أي استثناء، وإلا، ماذا يمكن أن نسي هذه التصرفات إن لم تكن استهتاراً بالناس على جميع المستويات وبجميع الأشكال.

يرى الكثيرون أن الحل الوحيد مع هذا الصخب الفارغ، ومع الرفض ومن ثم القبول، هو حل كل مؤسسات المعارضة من هيئة تفاوض وائتلاف، على اعتبار أن الحرب السورية لم تترك لأي من هذه الهيئات أي قدرة أو إرادة على التغيير، ولكن سنوات الموت السوري تستمر، و"انتصارات" النظام تستمر، وتترك المعارضة السياسية أنها لا تملك قرار اختيار كرمي في أي مكتب يتبع لها، ومع ذلك فإن أيًا من هذه الدول المتحكمة لا تسمح، ويبدو أنها لن تسمح، بحل هذه الهيئات، ولا حتى إعلان نهاية وجود ما يسمى "الجيش الحر"، فوجودهم ضرورة لبقى هناك ديكور سوري، في واجهة الاتفاقات وتقاسم سورية.

إلى سوتشي بعد حوالي الأسبوعين، بعد سقوط درعا، وتسارع أخبار القنيطرة، وانشغال السوريين في الداخل بتأمين ثمن الغريف، والسوريين في مخيمات لبنان بكوابيس العودة إلى ظل النظام، بعد أن حاربتهم الحكومة اللبنانية والأمن اللبناني والعنصرية اللبنانية، إلى الدرجة التي جعلتهم يقبلون جهنم النظام بدلاً من جهنم لبنان، يُعلن المعارضون السوريون أنهم ذاهبون إلى سوتشي، دون أن يدري أحد منهم ولا من باقي الشعب ما السبب الحقيقي وراء ذهابهم إلى هناك غير لعب دورهم كشهود زور.

لكن يعود العقل ليستيقظ سريعاً، بعد خيرة ست سنوات من التسويع والتسويف والألاعيب، وتوزيع اللوم على الآخرين والنظام والدول، وجاهاد قادة هذه الفصائل بعضهم ضد بعض، ولندرك بسرعة الحقيقة المرة: يا سوريين ليس لكم سوى الله، ودموعكم وألمكم وحلمكم.

هل يحق لنا أن نطلب تعاطف العالم، في الوقت الذي يتصدر المشهد سياسيون فاشلون تابعون لدول يهيمها مصالحها، ملتصقون بالكراسي، متشبهون بجنسياتهم الثانية التي حصل جزء كبير منهم عليها، وعلى المقلب الآخر يتصدر المشهد عسكريون حكموا السوريين في مناطق سيطرتهم، بالرصاص والأحكام التعسفية، وتركوا السلاح وعقدوا الصفقات بعد تشريد الآلاف، ليخرجوا هم وعائلاتهم سالمين. المأساة السورية تستمر، والتصريحات تستمر، والدم لا يتوقف، والتاريخ ينتظر المنتصر ليكتبه، وقد حصل أوباما على جائزة نوبل للسلام يوماً ما، وحصل تشرشل على نوبل الآداب، ولئن الحرب لا تحدد من هو صاحب الحق، وإنما تحدد من بقي، فإن المهزولين إلى سوتشي يشاركون اليوم وغداً، كما شاركوا بالأمس، في تزوير التاريخ وفي التوقيع على شهادة وفاة الشعب المهزول.



روسيا تدفع لإعادة إعمار سورية

المشاركة "في إعادة إعمار سورية؛ ما لم يجر انتقال سياسي فعلياً بمواكبة عمليتين دستورية وانتخابية، بطريقة جديدة ومجدية"، وتابع أن انتقالاً سياسياً هو شرط أساسي للاستقرار.. من دون استقرار؛ لا سبب يبرر لفرنسا والاتحاد الأوروبي تمويل جهود إعادة الإعمار".

كما بحث مجلس الأمن، خلال الجلسة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الشهري حول الوضع في سورية، الذي شدد فيه على أنه "لا يمكن إنهاء النزاع في سورية، عن طريق تحقيق مكاسب عسكرية، وإنما فقط من خلال حل سياسي".

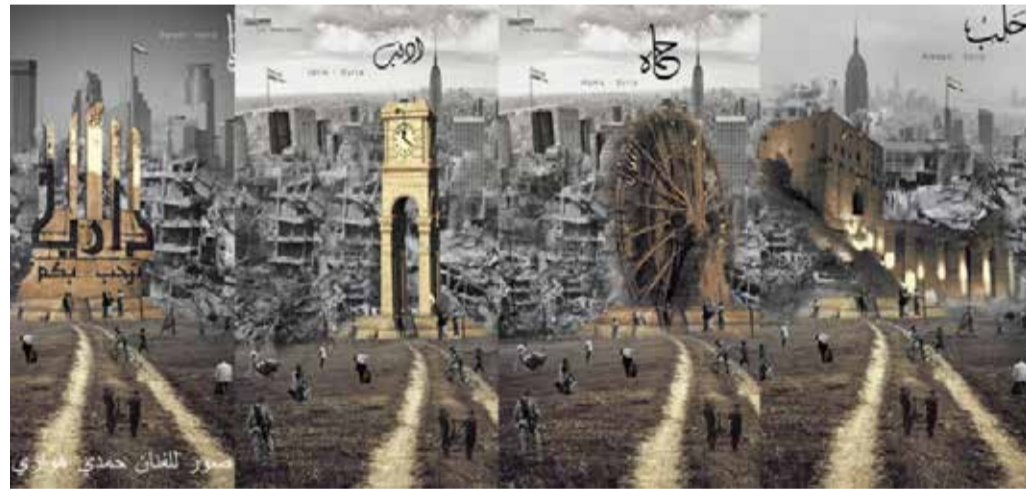
"إنعاش الاقتصاد السوري يشكل تحدياً حاسماً، في الوقت الذي تعاني فيه سورية من نقص حاد في مواد البناء والآليات الثقيلة والمجروفات، لإعادة بناء مناطق بأكملها دُمّرت في المراكز". كما أشار المسؤول الروسي إلى أن "الدول يجب ألا تربط المساعدة بمطالبتها بإجراء تغييرات سياسية في نظام بشار الأسد"، في إشارة إلى الاتحاد الأوروبي الذي ربط مساهمته بإعادة الإعمار، بالتغيير السياسي في سورية.

إلا أن السفير الفرنسي فرنسوا دولتر عدّ أن "الأسد يحقق انتصارات من دون سلام"، مؤكداً خلال الجلسة ذاتها، عدم

تُحاول روسيا دفع ملف إعادة الإعمار إلى الأروقة الدولية، ساعية لتخفيف العقوبات عن النظام، وإقناع الاتحاد الأوروبي بأن ملف إعادة الإعمار غير مرتبط بالتغييرات السياسية، وذلك بالتزامن مع إشكالات في تنفيذ حيثيات اتفاق الجنوب والاتفاقات التي تمسّ الوجود في سورية.

قال السفير الروسي إلى الأمم المتحدة ديمتري بوليانسكي: "سيكون من الحكمة لكل الشركاء الدوليين، الانضمام إلى المساعدة في جهود تعافي سورية، والابتعاد من الربط المصطنع بالضغط السياسي"، مضيفاً خلال جلسة لمجلس الأمن أمس الجمعة، أن

سوريون يُصدرون وثيقة فكرية سياسية حول "واقع ومستقبل سورية"



الوطنية وبناء النظام الديمقراطي. وتحت عنوان (رؤية إلى واقع ومستقبل سورية)، أعدّ سوريون وثيقة فكرية سياسية، تهدف إلى إطلاق حوار سوري جاد لإنضاج (المشروع الوطني السوري)، وهم: أحمد برقواوي، حازم نهار، خضر زكريا، زكي اللبابيدي، عبد الباسط سيدي، عبد الله تركماني، ماجد كيالي، محمود حمزة، ميشيل كيلو ويوسف سلامة. ويبحث الوثيقة أساس الحل السياسي ومنطلقاته، والمحددات الأولية للبدء فيه، ومرجعياته القانونية، وكذلك تعمقت في المرحلة الانتقالية وأهدافها، والدعم المطلوب إقليمياً ودولياً لهذه المرحلة، ومن ضمنها عقدة رأس النظام السوري.

أصدرت مجموعة من السوريين وثيقة فكرية سياسية، فيها رؤية مُفصّلة حول واقع سورية ومستقبلها، طرحوا فيها مجموعة من القضايا المهمة والأساسية المتعلقة بالقضية السورية منها: اللحظة السياسية الراهنة (المشكلات والفرص)، والمسار الماضي (مراجعة نقدية)، ونقطة الانطلاق نحو سورية المستقبل، ونقطة الانطلاق (فكرة جامعة جديدة)، والجامعة السورية والوطنية السورية الجامعة، وقضية التنوع والاندماج الوطني، والمرحلة الانتقالية والحل المنشود، والمبادئ الأساسية في المرحلة الانتقالية، والمرتكزات القانونية والتقنية لهذه المرحلة، وموضوع العدالة الانتقالية، بوصفها مدخلاً إلى المصالحة

قوائم الموت تحت التعذيب تصل حلب والحسكة

كشف ناشطون، أمس الجمعة، أن دوائر السجل المدني التابعة للنظام تلقّت قوائم، تضم أسماء مئات المعتقلين الذين قضاوا تحت التعذيب، في كل من دارتا وحلب والحسكة وتل كلبخ وبيروود.

مصدر خاص طلب عدم الكشف عن اسمه، من مدينة الحسكة، أكد لـ (جبرون) أن "مئات العوائل تجتمعت أمام مديرية نفوس الحسكة، للبحث عن أسماء أبنائهم المعتقلين في سجون النظام، بعد وصول قوائم ضمت 750 اسماً ممن قضى في معتقلات النظام، ومن بين هؤلاء عدد من الأشقاء، وعشرات الشبان من حي غويران".

في سياق متصل، نقل موقع (جرف نيوز)، عن مصدر في مديرية نفوس حلب، أن "النظام سلّم المديرية أسماء 550 معتقلاً قضاوا في السجون من أبناء المدينة، طالباً إبلاغ ذويهم لاستلام شهادات الوفاة".

إلى ذلك، أكد ناشطون من (تل كلبخ) في ريف حمص "وصول 300 اسم لمعتقلين من أبناء المدينة"، كما نشرت مديرية السجل المدني في بيروود بريف دمشق صوراً لقوائم ضمت 30 اسماً من معتقلي المدينة قضاوا في سجون الأسد.

كانت (تنسيقية دارتا في الشتات) أعلنت، صباح أمس الجمعة، تسليم النظام "قوائم ضمت ما بين 950 إلى 1000 اسم، من أبناء المدينة المعتقلين في سجونهم، وقضاوا تحت التعذيب"، كما تم الإعلان قبل ثلاثة أسابيع عن مقتل 180 معتقلاً من مدينة المعصمية بريف دمشق، و50 آخرين من مخيم (العائدين) للاجئين الفلسطينيين في مدينة حماة.

Geruon Media Network

Tel: +90 2 326 5112 (Gaziantep)

ISSN: 2602 - 3814

Qatar - Tukey - France

مدير القسم الثقافي: غسان الجباعي

مدير الإنتاج الفني: باسل الحافظ

مسؤول القسم اللغوي: محمد المصطفى

رئيس التحرير

باسل العودات

جبرون - صحيفة أسبوعية

تصدر مؤقلاً شهرياً

عن شبكة جبرون الإعلامية